مستقبل صادرات الأرز المصرى فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية

أ.د/ منير فودة عبد العال سبع(*)

د/ محمود محمد عبد الفتاح * د/ سهير محمد القاضي*

مقدمة :

يعتبر هدف تنمية الصادرات الزراعية من الأهداف الرئيسية فى استراتيجية التنمية فى مصر ومن ثم تسعى الدولة الى تحقيق هذا الهدف القومى من خلال وضع السياسات وتنفيذ البرامج الإنتاجية وعقد الاتفاقيات التجارية المختلفة بهدف زيادة الصادرات وتعظيم العائد منها. وقد أصبحت مهمة زيادة الصادرات بصفة عامة من المهام الشاقة فى ضوء ما يشهده العالم من متغيرات عديدة ومتلاحقة تتمثل فى ما تفرضه اتفاقية التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية الأخرى من قواعد وإجراءات لتنظيم العلاقات التجارية العالمية أو بين مجموعات من الدول داخل تكتلات معينة.

ويعتبر الأرز من المحاصيل الزراعية التصديرية الهامة فى مصر فعلى الرغم من الزيادة الكبيرة فى حجم الإستهلاك القومى من الأرز الا أن مصر مازالت تحقق فائضا معقولا للتصدير وقد سجلت صادرات مصر من الأرز رقما قياسيا عام ٩٧ / ١٩٩٨ بالمقارنة بالفترة السابقة فى التسعينات وأيضا الثمانينات.فقد بلغ حجم الصادرات من الأرز فى تلك السنة حوالى ٤٠٩ ألف طن أرز أبيض بلغت قيمتها حوالى ٤٠٧ مليون جنيه تمثل حوالى ٣٢% من إجمالى قيمة الصادرات الزراعية وحوالى ٣,٨% من قيمة الصادرات الكلية.

ومن الناحية الزراعية يعتبر الأرز من أهم المحاصيل الزراعية فى مصر.وهو محصول رئيسى فى الدورة الزراعية فى ستة محافظات بالوجه البحرى هى كفر الشيخ والدقهلية والبحيرة والشرقية والغربية ودمياط. ويحقق محصول الأرز حاليا عائدا مقبولا للمزارع فى تلك المحافظات بالمقارنة بكثير من المحاصيل الأخرى خاصة بعد تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادى وإلغاء التوريد الإجبارى وحرية تسويق المحصول.

(*) معهد بحوث الاقتصاد الزراعى

وقد بلغت المساحة المنزرعة بالأرز عام ١٩٩٩ أكثر من ١,٥ مليون فدان تمثل نحـــو ١٠% من المساحة المحصولية الإجمالية فى مصر، وأكثر من ٢٥% من مساحة المحاصيل الصيفية.

وقد شهدت الإنتاجية الفدانية تزايدا مستمرا خلال العشر سنوات الأخيرة حيث بلغـــت حوالى ٣,٧٣ طن/للفدان عام ١٩٩٩ ومصر بذلك تعتبر الأولى بين الدول المنتجة للأرز مـــن حيث إنتاجية وحدة المساحة. وقد كان من نتيجة زيـــادة المســاحة والإنتاجيـــة أن زاد حجـــم الإنتـــاج الكلى من الأرز بشكل ملحوظ حيث بلغ حوالى ٥,٨ مليون طن من الأرز الشعيـــر عام ١٩٩٩ (١١٧% زيادة بالمقارنة بحجم الإنتاج عام ١٩٨٩).

ومن الناحية الاستهلاكية فإن الأرز يعتبر أحد أهم مكونات الغـــذاء للغالبيـــة مـــن السكـــان فى مصر حيث يعتبر مصدرا رئيسيا للكربوهيدرات. وقد زادت الكمية المســـتهلكة من الأرز على المستوى القومى خلال السنوات الأخيرة حيث قدرت بحوالى ٢,٤٢٨ مليـــون طن أرز أبيض عـــام ٩٧/ ١٩٩٨كما بلغ متوسط استهـــلاك الفرد حوالـــى ٣٧,٧ كيلـــو جـــرام فى نفس السنة.

ويعتبر قطاع الأرز فى مقدمة القطاعات التى تم تحريرها فى مصر كمـــا انـــه مـــن القطاعات التى استجابت وتأثرت بتلك التغيرات حيث استجابت المساحة للتغـــيرات الســـعرية والأربحية كما زادت مشاركة القطاع الخاص في أنشطة التسويق والتصنيع والتصدير

وتتمثـــل مشكلة الدراسة فيما يكتنف هذا القطاع من متغيرات محلية وعالميـــة تؤثـــر عليه إيجابـــاً وسلباً وينعكس ذلك بالطبع على الصادرات المصرية من الأرز وهـــو الهـــدف القومى الذى تسعى إليه الدولة لتعظيم عائدها من الصادرات. ومن هذه المتغيرات المحليـــة مـــا يتعلق بمحاولة تخفيض المساحة المنزرعة بالأرز لتوفير مياه الرى للأراضـــى الجديـــدة ويلاحظ أنه برغم ما تحقق من إنجازات تكنولوجية هامة فى مجال زيـــادة الإنتاجيـــة إلا أن المساحة المنزرعة تعد عنصرا رئيسيا فى تحديد حجم الإنتاج مـــن الأرز وبالتـــالى الفـــائض التصديرى. كما أن التغيرات التى حدثت فى قطاعات التسويق والتصنيع قـــد أثـــرت علـــى الكفاءة فى تلك القطاعات وبالتالى على الصادرات وممكنات زيادتها.

ومن ناحية أخرى فإن المتغيرات العالمية المتمثلة فـــى اتفاقيـــة التجـــارة العالميـــة والتكتلات الإقتصادية المتعددة والاتفاقات الثنائية بالإضافة الى التغـــيرات فـــى ســـوق الأرز العالمى والناتجة عن التغيرات فى العرض والطلب تعد كلها من العوامل المحـــددة للممكنـــات التصديرية من الأرز المصرى.

وفى هذا الإطار فإن هذه الدراسة تهدف بصفة أساسية الى إلقاء الضوء على الجوانب والعوامل والمتغيرات السابق الإشارة اليها سواء تتعلق بالجوانب الإنتاجية أو التسويقية أو الاستهلاكية أو التصنيعية أو المتغيرات العالمية وذلك للوصول الى بعض المؤشرات حول الفرص الممكنة لمصر فى السوق العالمى للأرز بما يساعد متخذى القرار نحو وضع السياسات المحققة للأهداف القوميه فى هذا القطاع.

وقد إعتمدت هذه الدراسة بصفة أساسية على الدراسات والتقارير السابقة والبيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من المصادر المختلفة والموضحة فى الدراسة بالإضافة الى المقابلات الشخصية مع بعض المتخصصين وذوى الخبرة. كما استخدم الأسلوب التحليلى الوصفى والكمى للمتغيرات التى تناولتها الدراسة.

أولاً : انتاج الأرز فى مصر:

١- تطور المساحة المزرعة بالأرز والعوامل المحددة:

زادت المساحة المنزرعة بالأرز خلال التسعينات بشكل ملحوظ حيث بلغت حوالى ١,٥٥٩ مليون فدان عام ١٩٩٩ وذلك بالمقارنة بالفترة ١٩٨٥-١٩٩٠حيث كانت فى معظم السنوات أقل من مليون فدان (جدول رقم ١ بالملحق) ويقدر معدل الزيادة السنوية فى المساحة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٩ بحوالى ٤٦ ألف فدان. وتشير الدراسات الى أن الزيادة فى مساحة الأرز هى إستجابة لكل من التغيرات السعريه والإنتاجية المتزايدة والأربحية الفدانية المتحققة بالمقارنة بالمحاصيل البديلة فى الدورة وهى القطن والذرة الشامية وغيرها.هذا وتقدر عدد المزارع التى تقوم بإنتاج الأرز بحوالى ٤٠٠ ألف مزرعة معظمها مزارع صغيرة (أكثر من ٩٥% منها أقل من ٥ فدان)

ويزرع فى مصر بصفة أساسية أصناف الأرز اليابانى قصير ومتوسط الحبة.وقد شهدت سنوات النصف الثانى من الثمانينات توسعا فى زراعة الأصناف الهندية طويلة الحبة حيث بلغت نسبة المساحة التى زرعت بتلك الأصناف أقصاها فى عام ١٩٨٨ (٢٢,٥% من المساحة المنزرعة) ثم تراجعت زراعة تلك الأصناف خلال التسعينات بشكل حاد لتصل الى حوالى ٢% من المساحة المنزرعة. وفيما يتعلق بإمكانية التوسع فى مساحة الأرز وتعتبر عوامل محدودية مياه الرى ونوعية التربة والظروف المناخية من أهم العوامل الفنية المحددة للتوسع فى مساحات الأرز فى مصر حيث يعتبر الأرز من المحاصيل ذات الإحتياجات المائية المرتفعة كما يصعب زراعته بنجاح فى الأراضى الجديدة.

٢-تطور الإنتاجية الفدانية والجهود المبذولة لتنميتها:

شهدت الفترة منذ منتصف الثمانينات جهوداً كبيرة ومستمرة للنهوض بمحصول الأرز وقد تمثلت تلك الجهود فى البرامج البحثية التى إستهدفت إجراء بحوث متعددة التخصصات لإنتاج أصناف عالية الإنتاجية ومقاومة للأمراض وأهمها مرض اللفحة وأيضا إستهدفت تلك البحوث الوصول الى حزمة التوصيات الإرشادية التى تحقق أعلى محصول ومن ناحية أخرى فقد تركزت الجهود الإرشادية من خلال الحملة القومية للنهوض بمحصول الأرز فى إرشاد وقيادة مزارعى الأرز فى مصر الى إتباع طرق الإنتاج الحديثة.

ويجدر الإشارة الى بعض تلك الإنجازات فيما يلى :

أ- إنتاج أصناف عالية المحصول وقصيرة العمر مثل جيزه ١٧٧، سخا ١٠١، سخا ١٠٢، وجيزه ١٧٨ حيث بلغ متوسط إنتاجية تلك الأصناف فى الحقول الإرشادية الموسعة حوالى ٤,٢٤ طن / فدان . وقد زاد إنتشار زراعة تلك الأصناف خلال السنوات الأخيرة حيث بلغت نسبة المساحة المنزرعة منها حوالى ٧٠% عام ١٩٩٩ لتحل محل الأصناف القديمة مثل جيزة ١٧١، جيزة ١٧٦ ، والريهو وغيرها .ويؤدى زراعة تلك الأصناف الى تخفيض فترة بقاء المحصول فى الحقل بحوالى ٣٠-٤٥ يوم حيث يمكن استغلال الأراضى الزراعية بعد الحصاد فى زراعة محاصيل شتوية مبكرة وزيادة معدلات التكثيف. وقد أظهرت الدراسات الميدانية لتقييم أثر زراعة تلك الأصناف على استهلاك المياه الى أن زراعة تلك الأصناف (جيزة ١٧٧ ، سخا ١٠١، سخا ١٠٢) يوفر حوالى ٢٠-٢٥% من مياه الرى اللازمة.

ب- تقديم حزمة التوصيات الإرشادية لمزارعى الأرز من خلال جهود الحملة القومية للنهوض بمحصول الأرز وقد أوضحت دراسات التقييم التى تتم سنويا الى ارتفاع درجة تبنى مزارعى الأرز للتوصيات الإرشادية والتى إتضح أثرها الإيجابى فى زيادة الإنتاجية الفدانية على المستوى القومي.

وبدراسة تطور الإنتاجية الفدانية من الأرز خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٩(جدول١ بالملحق) يتضح وجود زيادة سنوية معنوية فى الإنتاجية بلغت حوالى ٠,٠٩٥طن حيث قدر معدل التغير بحوالى ٣,٠٩% من متوسط الإنتاجية الفدانية فى فترة الدراسة وعند مقارنة المتوسطات الإنتاجية الفدانية للفترات ١٩٨٥-١٩٨٧ ، ١٩٩١-١٩٩٣ ، ١٩٩٧-١٩٩٩ يتضح أنها بلغت حوالى ٢,٤٦ طن/ف ، ٣,١٧ طن/ف ، ٣,٥٦ طن/ف أى بزيادة تبلغ نسبتها حوالى ٢٨,٨% ، ١٢,٣% بين الفترات على التوالى. هذا وتشير بيانات الجدول المشار إليه الى أن الإنتاجية الفدانية قد سجلت رقماً قياسياً فى عام ١٩٩٩

حيث بلغت حوالى ٣,٧٣ طن/فدان وهو أعلى معدل إنتاجية فى العالم (٨,٨٧٧ طن/هكتار).

٣- تطور الإنتاج الكلى من الأرز:

فى ضوء الزيادة المعنوية فى المساحة والإنتاجية الفدانية فقد زاد حجم الإنتاج الكلى من الأرز زيادة معنوية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٩حيث بلغ حوالي ٥٨١٦ ألف طن أرز شعير عام ١٩٩٩. وقد قدر متوسط الزيادة السنوية بحوالى ٢٥٤,٧٨ ألف طن أى بمعدل تغير بلغ حوالى ٦,٧٨% من متوسط الإنتاج خلال الفترة المشار اليها. وعند مقارنة حجم الإنتاج الكلى خلال الفترات الثلاثة المشار اليها سابقا يتضح أن متوسط حجم الإنتاج السنوى قد بلغ ٢٣٨٦ ألف طن ، ٣٨٣٨ ألف طن ، ٥١٦٢ ألف طن خلال الفترات الثلاثة على التوالى أى بزيادة بين الفترات بلغت حوالى ٦١% ثم ٣٤,٥% على التوالى (جدول ١ بالملحق).

ثانيا : استهلاك الأرز فى مصر:

يفضل المستهلك المصرى الأرز الذى يحتوى على نسبة منخفضة من الأميلوز وهو ما ينطبق على الأصناف اليابانية المتوسطة الحبة ولم يتقبل معظم المستهلكين الأصناف الهندية الطويلة الحبة التى انتشرت زراعتها خلال الثمانينات أما الأرز المعطر والأرز طويل الحبة فهناك طلب محدود عليه لبعض المستهلكين ذوى الدخول المرتفعة وفى الفنادق والأماكن السياحية.

وتعتبر البيانات المتاحة عن الاستهلاك فى مصر بصفة عامة من الأمور المحيرة لأي باحث حيث تتعدد المصادر وتختلف التقديرات من مصدر لآخر . وتعتبر مصر مثل العديد من الدول التى لا يتم فيها مسوح ميدانية سنوية عن الاستهلاك لتوفير بيانات فعلية حديثة.

ويتم تنفيذ بحث ميزانية الأسرة كل عشر سنوات بواسطة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء كما تتم بعض التقديرات بالعينة كل خمس سنوات. والنتائج التى تستخدم لتبين التغيرات فى الاستهلاك السنوي تكون عادة من خلال بيانات ميزانية الأغذية والتى كان يقوم بإعدادها معهد بحوث الاقتصاد الزراعى والآن الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى ويعتبر توقف نشر البيانات عند سنوات سابقة من أهم المشاكل التى ترتبط بهذه البيانات وتحد من إمكانية الاستفادة منها فى الدراسات.

وتعتبر تقديرات الاستهلاك من الأرز واختلافها بين المصادر المختلفة من المشاكل التى يدور حولها الجدل الشديد حيث أن إستخدامات الناتج الإجمالى من الأرز متعددة منها ما يتم تصديره (وتختلف تقديراته أيضا) ومنها ما يستخدم للتقاوى أو يخزن (وليست هناك دراسات دقيقة توضح حجم المخزون وموسمية الاستخدام)أو يستهلك ذاتيا هذا بالإضافة الى الاستخدامات الأخرى فضلا عن الفاقد فى المراحل المختلفة حيث لا يوجد تقديرات دقيقة لهذا الفاقد.

وفى ضوء البيانات المتاحة والمستخدمة فى تلك الدراسة يتضح حدوث زيادة معنوية فى استهلاك الأرز خلال فترة الدراسة (جدول ١ بالملحق) حيث زاد حجم الاستهلاك القومى المقدر من الأرز من حوالى مليون و٤٣٣ ألف طن أرز أبيض عام ١٩٨٦/٨٥ الى حوالى مليون و٦٢٤ ألف طن عام ١٩٩٢/٩١ أى بزيادة قدرها ١٣,٣% ثم زاد حجم الاستهلاك الى ٢ مليون و٤٢٨ ألف طن عام ١٩٩٨/٩٧ أى بزيادة قدرها ٤٩,٥% بالمقارنة بعام ١٩٩٢/٩١ وهو ما يشير الى الزيادة المستمرة والمرتفعة فى استهلاك الأرز. وبالنظر الى متوسط الاستهلاك الفردى فتشير بيانات الجدول (١) بالملحق الى أنه رغم اختلافها من سنة الى أخرى إلا أنها أخذت اتجاها متزايدا معنويا حيث بلغت حوالى ٣٧,٧ كجم عام ١٩٩٨/٩٧ وهو يفوق مثيله فى بداية الفترة بحوالى ٢٧%.

وترجع الزيادة فى حجم الاستهلاك القومى من الأرز الى العديد من العوامل لعل أهمها:

أ) الزيادة السكانية المستمرة والسريعة حيث زاد عدد السكان من حوالى ٤٩,٧٥ مليون نسمة عام ١٩٨٦/٨٥ الى حوالى ٦٤,٤١ مليون نسمة عام ١٩٩٨/٩٧.

ب) أدت سياسة الإصلاح الإقتصادى الى إلغاء حظر نقل الأرز بين المحافظات وتم تحرير تجارته وانتقاله وتخزينه الأمر الذى أدى الى انتشار تجارة الأرز سواء الجملة أو التجزئة فى كل محافظات الجمهورية عن طريق القطاع الخاص خاصة بعد إلغاء الدعم عليه وهو الأمر الذى جعل الأرز متاح للمستهلك فى كل المحافظات. مما ساهم فى ارتفاع متوسط الاستهلاك الفردى .

ج) وتشير الدراسات الى أن أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاستهلاك الإجمالى من الأرز هى عدد السكان وكمية الصادرات السنوية من الأرز. كما أن أهم المتغيرات المؤثرة فى الاستهلاك الفردى من الأرز هى سعر التجزئة (حيث قدرت مرونة الطلب السعرية بحوالى ٠,١٩ ويشير انخفاض مرونة الطلب السعرية للأرز إلى أنه يعتبر من السلع الضرورية للأسرة المصرية) وسعر الدقيق (حيث قدرت المرونة العبورية بين الأرز ودقيق القمح بحوالي ٠,٦٦)

وفى ضوء البيانات الواردة (الجدول رقم ١ بالملحق) فان توقعات الاستهلاك القومى من الأرز خلال أعوام ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٧ تبلغ حوالى ٢٩٣٣، ٣١٨٦، ٣٣٩١ ألف طن أرز أبيض على التوالي.

ثالثا: أهم مؤشرات ونتائج تحرير قطاع الأرز فى مصر:

تأثرت الأنشطة المختلفة فى قطاع الأرز مثلها مثل باقى الأنشطة الاقتصادية بتطبيق سياسة التحرر الاقتصادى وقد إختلف حجم التأثير واتجاهه من نشاط الى آخر. ويتناول هذا الجزء من الدراسة الإشارة بإختصار الى أهم التغيرات في الأنشطة المختلفة فى قطاع الأرز فى مصر.

١-مجال الإنتاج :

أدت سياسة الإصلاح الاقتصادى الى إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج مما أدى الى ارتفاع التكاليف الإنتاجية كما أدى تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر الى ارتفاع قيمة إيجار الأراضى الزراعية الأمر الذى انعكس أيضا فى ارتفاع التكاليف الانتاجية. من ناحية أخرى فقد أدى إلغاء التوريد والتسعير الإجبارى الى ارتفاع الأسعار والعائد خاصة مع الزيادة المعنوية التى حدثت فى الإنتاجية الفدانية. وتشير الدراسات الى أن سياسة الإصلاح كان لها دورا هام فى تشجيع وتحسين الحوافز لمزيد من الإنتاج.

٢-مجال التسويق والأسعار:

شهد نظام تسويق الأرز فى مصر تغيرات كبيرة خلال السنوات الأخيرة نتيجة لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى فقد كان لإلغاء التوريد الإجبارى والتسعير الحكومى والاتجاه نحو حرية التخزين ونقل الأرز بين المناطق والمحافظات أثر كبير فى زيادة دور القطاع الخاص فى تسويق الأرز. وقد أصبح على مضارب القطاع العام التى احتكرت استلام نسبة كبيرة الأرز لفترات طويلة أن تذهب الى السوق مشتريه وأن تتنافس مع القطاع الخاص فى السوق المحلي للأرز الشعير المحلى. ونتيجة لسياسة التحرر فقد انخفضت الأهمية النسبية لمضارب القطاع العام كمشترى للأرز بالمقارنة بالقطاع الخاص. ويوضح الجدول رقم (١) الكميات الواردة الى مضارب القطاع العام من الأرز الشعير وأهميتها النسبية الى إجمالى الإنتاج وكمية الأرز الأبيض الناتج خلال الفترة ٨٩/ ١٩٩٠- ٩٧/ ١٩٩٨ .

جدول (١) كميات الأرز الشعير (بالألف طن) الواردة الى مضارب القطاع العام وكميات الأرز الأبيض الناتجة وتوزيعها بين الاستهلاك المحلى والتصدير خلال الفترة ٨٩/ ١٩٩٠- ٩٧/ ١٩٩٨.

السنة	اجمالى الانتاج من الأرز الشعير	الكمية الواردة لمضارب القطاع العام	٪	كمية الأرز الأبيض الناتج				
				للاستهلاك المحلى	٪	التصدير	٪	الاجمالى	الرقم القياسى
٨٩ / ١٩٩٠	٢٦٧٦	١١٣٢	٤٢	٥٩٩	٨٨	٨١	١٢	٦٨٠	١٠٠
٩٠ / ١٩٩١	٢١٦٦	١٠٢١	٣٢	٥١٤	٧٩	١٣٨	٢١	٦٥٢	٩٦
٩١ / ١٩٩٢	٣٤٤٧	٨٨٦	٢٦	٤٢٤	٧١	١٧٧	٢٩	٦٠١	٨٨
٩٢ / ١٩٩٣	٣٩٠٨	٩٢٣	٢٤	٤٣٧	٧٤	١٥٣	٢٦	٥٩٠	٨٧
٩٣ / ١٩٩٤	٤١٥٩	٥٧٢	١٤	١٩٦	٤٢	٢٧٢	٥٨	٤٦٨	٦٩
٩٤ / ١٩٩٥	٤٥٨٢	٥٧٩	١٣	١٨٢	٥٠	١٨١	٥٠	٣٦٣	٥٣
٩٥ / ١٩٩٦	٤٧٨٨	٣٣٨	٧	٩٠	٢٤	٢٨٨	٧٦	٣٧٨	٥٦
٩٦ / ١٩٩٧	٤٨٩٥	غير متاح	-	غير متاح	-	غير متاح	-	غير متاح	-
٩٧ / ١٩٩٨	٥٤٨٠	٤٧٠	٩	٨٨	٢٨	٢٢٤	٧٢	٣١٢	٤٦

المصدر : الشركة القابضة للمضارب والمطاحن - التقارير السنوية.

ويتضح من هذا الجدول ما يلى:

أ- إنخفضت كمية الأرز الشعير التى تشتريها مضارب القطاع العام سنويا من حوالى مليون و ١٣٢ ألف طن عام ٨٩/ ١٩٩٠ (تمثل حوالى ٤٢% من جملة الإنتاج) الى حوالى ٤٧٠ ألف طن عام ٩٧/١٩٩٨ (تمثل حوالى ٩% فقط من إجمالى الإنتاج)

ب- إنخفضت كمية الأرز الأبيض الناتج من حوالى ٦٨٠ ألف طن عام ٨٩/١٩٩٠ لتصل الى حوالى ٣١٢ ألف طن عام ٩٧/١٩٩٨ أى بانخفاض قدره ٥٤% .

ج- نتيجة لزيادة دور مضارب القطاع الخاص بشكل ملحوظ خلال الفترة المشار إليها فقد انخفضت كمية الأرز الأبيض المنتجة فى مضارب القطاع العام والمخصصة للسوق المحلى من حوالى ٥٩٩ ألف طن (٨٨% من جملة إنتاج تلك المضارب عام ٨٩/١٩٩٠) الى حوالى ٨٨ ألف طن أرز أبيض عام ٩٧/ ١٩٩٨ (٢٨% فقط من جملة الإنتاج). فى حين زادت الكمية المخصصة للتصدير من ٨١ ألف طن عام ٨٩/١٩٩٠ (١٢% من جملة انتاج تلك المضارب) الى حوالى ٢٢٤ ألف طن عام ٩٧/ ١٩٩٨ (٧٢% من جملة انتاج تلك المضارب).

أما عن الأسعار والهوامش التسويقية فقد شهدت الفترة من ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٨ زيادة فى الأسعار المزرعية للأرز إلا أن التقلبات السعرية كانت مرتفعة وقد إنخفضت

أسعار الأرز الشعير والأبيض فى عام ١٩٩٨/٩٧ كما إنخفضت مرة أخرى فى بداية الموسم التسويقى ١٩٩٩/٩٨ بالنسبة لموسم ١٩٩٧/٩٦ حيث كانت الأسعار مرتفعة بدرجة أكبر.

وتشير الدراسات السابقة ومنها الدراسة التي قام بها"Holtzman "عام ١٩٩٩ إلى المؤشرات التالية:

أ- أن القيمة الحقيقة للسعر المزرعي للأرز قد ظلت ثابتة تقريباً خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ ثم زادت عام ١٩٩٤ وظلت ثابتة تقريباً خلال الفترة ١٩٩٤- ١٩٩٧ إلا أنها انخفضت بشكل ملحوظ في عام ١٩٩٨.

ب-إن القيمة الحقيقية لأسعار الجملة للأرز كانت ثابتة تقريباً خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ ثم زادت زيادة ملحوظة بحوالي ١٩% عام ١٩٩٤، ١١% عام ١٩٩٥، ٦% عام ١٩٩٦ وظلت مرتفعة في عام ١٩٩٧ ثم انخفضت مرة أخرى بحوالي ٧% في عام ١٩٩٨. أي أنه بصفة عامة كانت الفترة ١٩٩٤ -١٩٩٧ فترة إرتفاع في القيمة الحقيقية لأسعار الجملة.

ج- شهدت الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ إنخفاضاً في نصيب تاجر الجملة من سعر المستهلك حيث انخفض من حوالي ٢٦% في عام ١٩٩٠ ليصل إلى حوالي ٤,١% في عام ١٩٩٨ كما انخفض الهامش التسويقي لتاجر الجملة من ٢٩,٩% عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٤,٨% في عام ١٩٩٨ ويلاحظ أن هذا الهامش قد ظل مستقراً تقريباً عند حوالي ١٤-١٧% خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ ثم انخفض بشدة خلال السنوات ١٩٩٧، ١٩٩٨.

د- بالنسبة للقيمة الحقيقية لأسعار التجزئة للأرز في الحضر اتضح أنها كانت عالية بشكل واضح في عامي ١٩٩٠،١٩٩١ ثم انخفضت تلك الأسعار بشكل كبير خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ وعادت لترتفع قليلاً خلال عامي ١٩٩٤،١٩٩٥ ثم انخفضت خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ عند مستوى أسعار عام ١٩٩٣. أي أنه بصفة عامة كان هناك إنخفاض كبير في القيمة الحقيقية لسعر المستهلك خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨ وتجدر الإشارة إلى أنه في ديسمبر ١٩٩٨ قد شهدت أسواق الأرز إرتفاعاً في الأسعار على كل المستويات بسبب محدودية عرض الأرز الشعير خلال تلك الفترة وذلك بسبب الإنخفاض في الإنتاج عام ١٩٩٨ بالمقارنة بعام ١٩٩٧.

هـ أما عن نصيب تاجر التجزئة من سعر المستهلك فقد بلغ حوالي ١٣,٦%، ١١,٥% خلال عامي ١٩٩٠،١٩٩١ ثم انخفض إلى ٦,٢% عام ١٩٩٢ قد أدى إنخفاض أسعار المستهلكين في الوقت الذي زادت فيه أسعار المنتجين إلى أن حقق تاجر التجزئة خسارة

بلغت نسبتها حوالي ١,٥% ،٦,٣% خلال عامي ١٩٩٣، ١٩٩٤ كما لم يحصل تاجر التجزئة على هامش تقريباً خلال عامي ١٩٩٥، ١٩٩٦ ثم عاد الهامش ليرتفع إلى ٦.٦% ، ١٤% في عامي ١٩٩٧، ١٩٩٨ على التوالي.

و- لوحظ خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ إنخفاض مستمر في قيمة الهامش التسويقي إلى سعر التجزئة من حوالي ٣٩,٤% في عام ١٩٩٠ إلى أدنى نسبة له في عام ١٩٩٤ وهي ٨,٧%. ثم عاد للارتفاع ويتراوح ما بين ١٥% عام ١٩٩٦، ١٩% عام ١٩٩٨.

ز- ارتفع نصيب المزارع من سعر المستهلك بشكل عام خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ حيث زاد من حوالي ٦١% عام ١٩٩٠ ليصل أقصاه في عام ١٩٩٤ حيث بلغ ٩١,٤% ثم ينخفض ليصل إلى حوالي ٨٢% ،٨١% خلال عامي ١٩٩٧، ١٩٩٨ على التوالي.

ويلاحظ من المؤشرات السابقة أنه خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ شهدت أسعار الأرز على إختلاف مستوياتها وأيضاً الهوامش التسويقية تغيرات حادة أدت إلى ارتفاع المخاطرة السعرية في سوق الأرز المصرى وأثرت على كل المتعاملين في السوق بداية من المنتج حتى المستهلك النهائي. وهذا يعني أنه يمكن تشخيص سوق الأرز في مصر بعدم التوازن ويعتبر عدم توفر المعلومات التسويقية من أهم أسباب عدم التوازن في تجارة الأرز في مصر كما يلاحظ غياب مؤسسة أو كيان يتولى التسويق ويكون ذو ميكانيكية عالية الكفاءة لتحل محل ما كان موجوداً من تحكم الدولة كلية في سوق الأرز وأن تعمل هذه المؤسسة على التنظيم وفقاً لقواعد تحرير السوق.

٣- مجال التصنيع:

تعتبر الأنشطة الخاصة بتصنيع الأرز ذات أهمية بالغة وتؤثر بشكل كبير في كفاءة أداء هذا القطاع ككل وقد شهد قطاع تصنيع الأرز تغيرات واسعة خلال التسعينيات نتيجة لتطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادي والإتجاه نحو الخصخصة وتجدر الإشارة إلى أن الاستعراض التفصيلي لأنشطة تصنيع الأرز ليس من أهداف هذه الدراسة ولكن يمكن فقط استعراض بعض المؤشرات حول أهم التغيرات التي حدثت في هذا القطاع بصفة عامة خلال التسعينيات وأثرها على الصادرات من الأرز ويمكن إيجازها فيما يلي:

أ- نتيجة لسياسة التحرر استجاب القطاع الخاص للإستثمار في مجال إنشاء المضارب التجارية للأرز وشراء المضارب الصغيرة والمساهمة في اتساع دوره في تجارة الأرز وقد نتج عن ذلك أن أصبح للقطاع الخاص السيادة منذ منتصف التسعينيات وقد زاد عدد مضارب الأرز حيث تشير بيانات قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة إلى أن عدد مضارب القطاع الخاص التجارية بالمحافظات الرئيسية المنتجة عام ١٩٩٩ قد بلغ

حوالي ١٨٧ مضرباً كما بلغ عدد فراكات المواني حوالي ٢٦٢٤ فراكة. أما مضارب القطاع العام فقد بلغت حوالي ٣٤ مضرباً.

ويشير "Holtzman " في دراسته إلى أنه في نهاية ١٩٩٦/١٩٩٧ بلغ عدد شركات القطاع العام لضرب الأرز حوالي ثمانية شركات تبلغ طاقتها حوالي ٢٣,٥% من طاقة الضرب وحوالي ٢٥٠ مضرب تجاري للقطاع الخاص تبلغ طاقتها حوالي ٣٥,٦% من طاقة الضرب وخمسة من المضارب التعاونية و ٥٥٠٠ من مضارب القرى بطاقة تبلغ ٣٧,٦% بالإضافة إلى ما سبق هناك حوالي ١٩٠٠ من فراكات الجرارات المحمولة وتبلغ طاقتها ٣,٤% من إجمالي طاقة الضرب.

ب- كان من نتيجة حماس القطاع الخاص في توسيع طاقة ضرب الأرز أن أصبحت مصر الآن لديها طاقة ضرب أكثر مما هو مطلوب.

ج- نتج عن سياسة التحرر وزيادة دور القطاع الخاص أن إنخفضت نسبة استغلال طاقة ضرب الأرز في مضارب القطاع العام والتي تم إنفاق استثمارات ضخمة فيها خلال الفترة السابقة مما أدى إلى تراكم المديونيات على تلك الشركات حيث تقدر الديون طويلة الأجل بحوالي ٤٠٠ مليون جنية.

د- بالإضافة إلى تراكم الديون وإنخفاض معدلات التشغيل فإن مضارب القطاع العام والتي كانت تقوم بالدور الرئيسي في إنتاج الأرز للتصدير تعاني من عدة مشاكل أخرى مثل ارتفاع تكلفة الضرب والتبييض والتي تتراوح ما بين ١٢٠-١٥٠ جنيه للطن من الأرز الأبيض بالمقارنة بالتكلفة في القطاع الخاص والذي تتراوح تكلفة الضرب فيه ما بين ٢٥-٦٧ جنيه للطن (راجع جدول ٢) ومن ناحية أخرى فإن أجور العمالة في شركات القطاع العام لضرب الأرز والتي بلغت حوالي ٥٤,٢ مليون جنيه تعتبر تكلفة ثابتة بالنسبة لهذه الشركات وهي من أهم الأسباب التي تؤدي إلى إرتفاع تكلفة الضرب والتبييض خاصةً في ضوء إنخفاض معدلات التشغيل خلال السنوات الأخيرة.

هـ- في إطار إتجاه الدولة نحو الخصخصة جرت محاولات عديدة لبيع مضارب القطاع العام ولكن هذه المحاولات لم تنجح حيث كانت العروض المقدمة للشراء أقل مما هو متوقع. وقد أعلن في يونيو ١٩٩٨ عن سياسة الخصخصة مضارب القطاع العام من خلال بيعها لاتحادات العاملين ومع بداية عام ١٩٩٩ تم خصخصة إثنين من المضارب بإتباع أسلوب البيع للعاملين بهما. وأصبحت تلك المضارب في منافسة شديدة مع القطاع الخاص بسبب ما سبق ذكره من مشاكل تحتاج إلى حل وهي رفع معدل التشغيل – تخفيض التكاليف – سداد الديون...إلخ.ومن ثم فإنها بالتأكيد في مأزق.

من الاستعراض المختصر السابق لبعض المؤشرات المرتبطة بقطاع ضرب الأرز يتضح مدى إرتفاع المخاطرة التي تكتنف هذا القطاع سواء بالنسبة لمضارب القطاع العام أو الخاص فزيادة الطاقة الكلية للضرب عن طاقة الاستغلال الفعلي تشير إلى تعطل الموارد الاقتصادية القومية عن الاستغلال. بالإضافة إلى أن إنخفاض إنتاج مضارب القطاع العام من الأرز الأبيض رغم ما لها من خبرة وإمكانيات متطورة لإنتاج الأرز عالي الجودة للتصدير ويعد ذلك أحد المؤشرات السلبية التي تعوق تعظيم الصادرات من الأرز. فقد إنخفضت صادرات القطاع العام من إجمالي الصادرات ومن ناحية أخرى يوجد الآن عدد كبير من مصدري القطاع الخاص لذلك يتم تصدير العديد من الكميات الصغيرة التي يقل حجمها عن ٢٠٠٠ طن متري في السنة وبالرغم من المشاركة الواسعة للقطاع الخاص في تصدير الأرز فإن هناك خمسة من مصدري القطاع الخاص يحوزون على نسبة كبيرة من السوق بلغت حوالي ٤١-٥٣% من إجمالي حجم الصادرات خلال السنوات الأخيرة وكما سبق القول يزداد الوضع تعقيداً في ضوء نقص المعلومات التسويقية عن السوق المحلي والعالمي لهذا العدد الكبير من المشتغلين بهذه الصناعة مما يجعل سوق الأرز في مصر في حاجة إلى مزيد من الشفافية لكي ترتفع كفاءته.

رابعاً: التجارة الخارجية للأرز المصري:

١- أهم مؤشرات السوق العالمي للأرز:

أ- أنواع الأرز في السوق العالمي:

يوجد أربعة أنواع من الأرز في السوق العالمي هي:

- الأرز من الأصناف الهندية: وهو أرز طويل الحبة وينتج في معظم دول آسيا ما عدا اليابان وكوريا الشمالية والجنوبية وتايوان وشمال الصين. ويبلغ حجم إنتاجه حوالي ٨٠% من حجم الإنتاج الكلي من الأرز في العالم.ويعتبر الأرز الهندي هو أهم أنواع الأرز فى السوق العالمي للأرز وتعتبر تايلاند وفيتنام وإقليم الخليج الباسفيكي في الولايات المتحدة الأمريكية هي أهم الدول المصدرة لهذا النوع من الأرز.

- الأرز الياباني: وهو أرز متوسط وقصير الحبة أو مستدير الحبة والذي يكون متماسك عند طهيه ويبلغ حجم الإنتاج من هذا النوع حوالي ١٥% من إجمالي حجم الناتج العالمي من الأرز كما أن حجم مساهمته في التجارة الخارجية يقل عن ١٥% من إجمالي حجم تجارة الأرز. وينتج هذا النوع من الأرز في الصين، اليابان، كوريا، تايوان، البرازيل، استراليا، أسبانيا، إيطاليا، مصر وفي ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة. وتعتبر استراليا والصين وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية هي أهم الدول المصدرة لهذا النوع

جدول رقم (٢) متوسط تكلفة الضرب والتبييض للأرز في مختلف أنواع المضارب خلال الفترة ٩٣/١٩٩٤-٩٨/١٩٩٩ (جنيه/للطن أرز أبيض)

السنة	مضارب القطاع العام	المضارب التجارية قطاع خاص	مضارب القرى قطاع خاص
٩٣ / ١٩٩٤	٧٣,٥	٢٦,٦	٢١,٨
٩٤ / ١٩٩٥	٥٩ (ضرب فقط) ٩٥ (ضرب وتبييض)	٢٩	٢٤
٩٥ / ١٩٩٦	١٢٠ - ١٥٠ (ضرب وتبيض)	-	-
٩٦ / ١٩٩٧	١٢٠ - ١٥٠	٢٧,٦ (ضرب فقط) ٥٤,٢ (ضرب وتبيض)	-
٩٧ / ١٩٩٨	١٢٠ - ١٥٠	٣٦,٨ (ضرب) ٥٤,٣ (ضرب وتبيض)	٢٥ - ٣٠
٩٨ / ١٩٩٩ (أولى)	-	٤٥ (ضرب تتراوح بين (٢٥ - ٦٧) ٦٣,١ (ضرب وتبيض)	١٠ - ٢٥

Source: J.S Holtzman et al " Rice sub sector Baseline Study" MOALR Egypt, MVE Unit APRP March 1999,(Page99)

من الأرز إلى اليابان وكوريا الجنوبية ودول الشرق الأوسط.

-الأرز المعطر (aromatic): وهو أرز طويل الحبة وله رائحة عطرة. ويعتبر الأرز الياسمين والبسماتي من أهم الأنواع التي تحقق أرباح عالية بسبب ارتفاع سعرها. وتعتبر تايلاند هي أهم مصدر للأرز الياسمين بينما الهند تعتبر أكبر مصدر للأرز البسماتي.وتأتي باكستان في المرتبة الثانية في الدول المصدرة للأرز البسماتي والذي يمثل الآن حوالي ثلث الأرز المنتج في باكستان وقد بدأت مصر في إنتاج صنف من هذا النوع من الأرز ويسمى الياسمين المصري حيث ينتظر التوسع في إنتاج هذا الصنف مستقبلاً ليغطي الطلب عليه محلياً.

- الأرز الرغوي (glutinous): وكميته ضئيلة وهو أرز له صفة شمعية ولزج.

ب- تركز إنتاج واستهلاك الأرز:

يتميز سوق الأرز العالمي بتركز معظم الكمية المستهلكة منه في نفس مناطق إنتاجه وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن المتوسط السنوي للإنتاج العالمي من الأرز خلال الفترة ١٩٩٧/٩٦ــ ١٩٩٩/٩٨ابحوالي ٣٧٨,٦ مليون طن أرز أبيض. كما تشير التوقعات إلى أن حجم الإنتاج الكلي من الأرز عام ٢٠٠٠/٩٩ قد يصل إلى حوالي ٣٩٦

مليون طن أي بزيادة تبلغ نسبتها حوالي ١,٨% بالمقارنة بعام ١٩٩٩/٩٨.
ويقدر متوسط حجم الاستهلاك السنوي العالمي من الأرز خلال الفترة ١٩٩٧/٩٦ ـ ١٩٩٩/٩٨ بحوالي ٣٨٤ مليون طن. وينتظر أن يرتفع حجم الاستهلاك الكلي بحوالي ١% في عام ٢٠٠٠/٩٩ بالمقارنة بالعام السابق. أما المخزون العالمي فقد بلغ حوالي ٥٤,٧ مليون طن عام ١٩٩٨ ويقدر بحوالي ٥٥,٩ مليون طن عام ١٩٩٩ ويتوقع أن يزداد إلى ٥٧,٧ مليون طن عام ٢٠٠٠.

ج- حجم التجارة العالمية:

بلغ المتوسط السنوي لحجم التجارة العالمية للأرز خلال عام ١٩٩٨ حوالي ٢٧,٦ مليون طن أرز أبيض وهذه الكمية تمثل حوالي ٤,٨% من إجمالي حجم الإنتاج العالمي وتشير التقديرات إلى أن حجم التجارة العالمية للأرز عام ١٩٩٩ سوف يبلغ حوالي ٢٤,٨ مليون طن وهو أقل من مثيله عام ١٩٩٨ بحوالي ١٠%.كما يتوقع أن ينخفض هذا الحجم إلى حوالي ٢٣,٧ مليون طن عام ٢٠٠٠ أي بانخفاض يبلغ ٤,٤٠%.

د- سوق أصناف الأرز الياباني:

يعتبر المنتجين والمستهلكين الرئيسيين للصنف الياباني هي اليابان، كوريا وشمال الصين ، مصر.، إيطاليا، واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية. ومن الأسواق الهامة الأخرى لهذا الصنف من الأرز تركيا ومختلف دول شرق أوروبا مثل رومانيا، بلغاريا، مولديفيا، أوكرانيا وغيرها. هذا بالإضافة إلى ليبيا وتونس والمغرب و السودان.

٢- الأسواق الخارجية للأرز المصرى:

أ- تطور صادرات الأرز المصري:

شهدت مصر خلال فترة التسعينات تزايداً في متوسط كمية الصادرات السنوية من محصول الأرز بالمقارنة بحجم الكميات التي تم تصديرها خلال الثمانينات.وقد تراوحت نسبة الصادرات إلى حجم الإنتاج الكلي من الأرز خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩ ما بين ٥- ١٣%. وقد بلغت الصادرات في عام ١٩٩٨/٩٧ حوالي ٤٠٨ ألف طن متري (أرز أبيض) وهو أعلى رقم منذ السبعينات.

ب- واردات مصر من الأرز:

تستورد مصر كميات محدودة جداً من الأرز طويل الحبة المعطر من باكستان والهند وقد انخفضت تلك الكميات خلال السنوات الأخيرة إلى درجة التضاؤل بعد ان كانت

قد بلغت حوالي ٢٢ ألف طن عام ١٩٨٧. والواردات من الأرز إلى مصر مقيدة بالحماية الجمركية المفروضة والتي تبلغ حوالي ٣٠% من قيمة الأرز الوارد. والجدير بالذكر أن برنامج بحوث الأرز لديه نشاط منذ عدة سنوات لإنتاج الصنف ياسمين المصري وهو من الأصناف المعطرة وهناك إتجاه لزيادة المساحات المنزرعة منه حيث يمكن إنتاجه وبيعه بأسعار تقل كثيراً عن أسعار استيراد مثل هذه الأنواع.

ج- التوزيع الجغرافي لصادرات الأرز المصري:

تتعدد أسواق الأرز المصري وإن اختلفت الأهمية النسبية لما تستوعبه كل سوق من فترة إلى أخرى. ويبين الجدول رقم (٣) كميات الأرز المصرى المصدرة إلى أسواق مجموعات الدول المختلفة خلال الفترة ١٩٩١/٩٠ ــ ١٩٩٨/٩٧. ويتضح من هذا الجدول المؤشرات التالية:

١- أن أسواق الدول العربية تستوعب النصيب الأكبر من صادرات الأرز المصري حيث بلغ المتوسط السنوي للكمية التي استوعبتها حوالي ٢١٢,٧ ألف طن تمثل حوالي ٥٥,٥% من إجمالي المتوسط السنوي للصادرات من الأرز خلال الفترة المشار إليها. ويلاحظ أن هناك تذبذب كبير في الكميات المصدرة سنويا إلى الدول العربية وأيضاً في أهميتها النسبية. حيث تراوحت ما بين أعلى كمية مصدرة وهي ١٨٢ ألف طن عام ١٩٩٦/٩٥ وبين أدنى كمية تم تصديرها وهي ٧٧ ألف طن في كل من عام ١٩٩٣/٩٢ وعام ١٩٩٧/٩٦.

٢- وتأتي أسواق دول أوروبا الشرقية وروسيا في المرتبة الثانية حيث استوعبت حوالي ١٩% من متوسط إجمالي الصادرات السنوية خلال تلك الفترة.إلا أنه من الملاحظ زيادة حجم صادرات الأرز المصري إلى تلك المجموعة من الدول خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥ - ١٩٩٨/٩٧ حيث بلغت الكمية المصدرة حوالي ١٠٤الف طن في عام ١٩٩٨/٩٧ تمثل حوالي ٢٥% من صادرات الأرز المصرية في تلك السنة وذلك بالمقارنة بالكميات المنخفضة التي تم تصديرها إلى تلك الدول خلال الفترة١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥/٩٤ والتي تراوحت ما بين ٦-٩ ألف طن سنوياً وهو ما يشير إلى أهمية تلك الأسواق مستقبلاً.

٣- وتحتل تركيا وحدها المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبة الكميات المصدرة إليها خلال الفترة ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٨/٩٧ حوالي ١٦% من إجمالي الصادرات من الأرز ويلاحظ تذبذب الكميات المصدرة سنوياً إلى تركيا رغم أهمية هذا السوق بالنسبة لصادرات مصر من الأرز.

٤- وتأتي أسواق دول أوروبا الغربية في المرتبة الرابعة حيث بلغ المتوسط السنوي للكمية التي استوعبتها أسواق تلك الدول من الأرز حوالي ٩,٥ ألف طن تمثل حوالي ٤,٣% من إجمالي الصادرات المصرية من الأرز.

٥- يلاحظ أن الدول الأفريقية قد استوردت كميات متواضعة من الأرز المصري في بعض السنوات والتي بلغت أقصاها في عام ١٩٩٤/٩٣ حيث بلغت الكمية المصدرة حوالي ١٤ ألف طن مثلت حوالي ٥ % من إجمالي الصادرات المصرية في تلك السنة ولم تشهد بعض السنوات أي صادرات من الأرز المصري إلى تلك الدول في حين بلغت كمية الصادرات حوالي ٤,٥ ألف طن عام ١٩٩٨/٩٧ وهي تمثل ١% فقط من إجمالي الصادرات. وتشير تلك الأرقام إلى إنخفاض أهمية السوق الأفريقي للأرز المصري.

٦- أخيرا دخلت اليابان كمستورد للأرز المصري حيث تم استيراد كميات محدودة بلغت حوالي ١٥٣طن في كل من عامي ١٩٩٧/٩٦، ١٩٩٨/٩٧.

وفيما يلي استعراض أكثر تفصيلا لأهم الدول المستوردة للأرز المصري في كل مجموعة من المجموعات المشار إليها:

يوضح الجدول رقم (٢) بالملحق توزيع الصادرات المصرية من الأرز بين الدول المختلفة خلال الفترة ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٨/٩٧. ويتضح من هذا الجدول النتائج التالية:

١- أسواق الدول العربية:

رغم تناقص الأهمية النسبية لكمية الأرز المصدرة لأسواق الدول العربية من نحو ٧٥,٨% عام ١٩٩١/٩٠ إلى حوالي ٤١,٧٨% عام ١٩٩٨/٩٧، إلا أن تلك الأسواق ما زالت تعتبر ذات أهمية كبيرة حيث أنها تستوعب أكثر من نصف الكمية المصدرة من الأرز المصري. ويتبين من الجدول رقم (٢) بالملحق أن أهم أسواق الأرز المصري في الدول العربية هي سوريا، ليبيا، السودان، لبنان، الأردن حيث استوعبت هذه الدول مجتمعة نحو ٩٥ ألف طن من الأرز المصري كمتوسط سنوي للفترة ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٨/٩٧ تمثل نحو ٧٨% من المتوسط السنوي لإجمالي صادرات كمية الأرز المصري إلى أسواق الدول العربية والتي تبلغ نحو ١٢١,٧ ألف طن كمتوسط للفترة المشار إليها أما السعودية والإمارات العربية المتحدة وتونس والكويت والعراق فإنها تستورد كميات قليلة من الأرز المصري رغم ارتفاع الطاقة الاستيعابية لهذه الأسواق.

وبصفة عامة يمكن القول بأن أهم أسواق الدول العربية استعياباً لصادرات الأرز المصري سوريا التي تستوعب أسواقها حوالي ٤٤,٤%، يليها الأردن حيث تستوعب حوالي ٢٣% يليها ليبيا حيث تستوعب نحو ١٣% ثم السودان ولبنان حيث تستوعب كل منهم نحو ٩%، ٨,٥% على الترتيب وذلك من إجمالي كمية الأرز المصري المصدرة لأسواق الدول العربية خلال فترة الدراسة.

أسواق دول أوروبا الشرقية وروسيا:

يتبين من الجدول (٢) بالملحق أن أهم الدول المستوردة للأرز المصري في أسواق دول أوروبا الشرقية وروسيا هي رومانيا، أوكرانيا بلغاريا، ألبانيا، روسيا على الترتيب حيث تستوعب هذه الدول الستة مجتمعة نحو ٣٩,٠٣ ألف طن كمتوسط سنوي تمثل نحو ٩٣,٣% من المتوسط السنوي لإجمالي كمية الأرز المصري المصدرة لأسواق دول أوربا الشرقية كمتوسط للفترة (١٩٩١/٩٠ ــ ١٩٩٨/٩٧).

وتعتبر رومانيا اكثر الدول استعيابا للأرز المصري حيث تستوعب نحو ٥٢%، يليها أوكرانيا حيث تستوعب حوالي ١٢%، ثم بلغاريا وألبانيا وروسيا حيث تستوعب كل منهم نحو ١١%، ١٠,٨%، ٧.٧% على الترتيب من إجمالي كمية الأرز المصري المصدر إلى أسواق دول أوروبا الشرقية خلال فترة الدراسة.

أسواق دول أوروبا الغربية:

يتبين من الجدول رقم (٣) أن أسواق دول أوروبا الغربية تستوعب نحو ٤,٣٣% من إجمالي صادرات الأرز المصري خلال فترة الدراسة، ويتضح من بيانات الجدول (٢) بالملحق أن أهم الدول المستوردة للأرز المصري هي أسبانيا حيث تستوعب حوالي ٧٨,٨%، يليها اليونان ثم إيطاليا حيث يستوعبان حوالي ١٣,٢%، ١٠,٥% من إجمالي كمية الأرز المصدرة لأسواق دول أوربا الغربية خلال الفترة ١٩٩١/٩٠ــ ١٩٩٨/٩٧ والتي تقدر بنحو ٤٤,٤ألف طن سنويا كمتوسط للفترة المشار إليها أما هولندا فقد استوردت الأرز المصري عام ١٩٩٣/٩٢. وبمعنى آخر فإن أسواق كل من أسبانيا، هولندا، اليونان، إيطاليا، تستوعب نحو ٨١% من إجمالي صادرات مصر لأسواق دول أوربا الغربية.

جدول رقم (٣) كمية الأرز المصري المصدرة بالألف طن لأهم الأسواق العالمية والأهمية النسبية لتلك الأسواق من إجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٨/٩٧)

السنوات / الأسواق	١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	المتوسط السنوى للفترة
دول عربية	١٠٢,٩١١	١٣٩,٧٥	٧٦,٩٠٩	١٣٠,٨٦٩	٩٤,٤٢٣	١٨٢,٠٨٧	٧٦,٤٦٩	١٧٠,٦٥٩	١٢١,٧
٪	٧٥,٨	٧٩,١	٥٧,٧	٥٢,١	٧٣,٧	٥١,٣	٤٦	٤١,٧٨	٥٥,٥
دول أوربا الشرقية وروسيا	١٩,٤٩	١٢,٤٦	٨,٣٨٨	٦,٨٥	٦,١٢	١٠٦,٦٧٥	٧١,٠١٩	١٠٣,٩٢٩	٤١,٨٧
٪	١٤,٤	٧,١	٦,٣	٢,٧	٤,٨	٣٠	٤٢,٧	٢٥,٤	١٩,١
دول أوربا الغربية	—	—	٢٣,٩٧٥	٢١,٥١٣	١,٨٤٤	١٧,٢١١	١,١١٤	١٠,٣٥٢	٩,٥٠١
٪	—	—	١٨	٨,٥٦	١,٤٤	٤,٨٥	٠,٧	٢,٥٣	٤,٣٣
أفريقيا	١٢	١١	—	١٣,٦٠٦	—	—	٠,١	٤,٥٠٦	٥,١٥
٪	٨,٨	٦,٢	—	٥,٤	—	—	٠,١	١,١	٢,٣
اليابان	—	—	—	—	—	—	١٥٣	٠,١٥٢	٠,٠٣٨
٪	—	—	—	—	—	—	٠,١	٠,٤	٠,٠٢
تركيا	—	٥,١٦٥	٤,٥٠١	٧٢,٥١٤	١٩,٧٣٩	٤٢,٧٥١	١٧,٣٠٧	١١٧,٨٦٨	٣٤,٩٨
٪	—	٢,٩٢	٣,٣٨	٢٨,٨٥	١٥,٤٤	١٢,٠٣	١٠,٤٤	٢٨,٨٥	١٥,٩٥
إسرائيل ودول أخرى	١,٣٩٦	٨,١٩٣	١٩,٤٠٧	٦,٣٩٢	٥,٧٠٩	٦,٥٠٥	—	١,١١٤	٦,٠٩
٪	١	٤,٦	٤١٤,٦	٢,٦	٤,٥	١,٨	—	٠,٢٨	٢,٣٨
الإجمالى	١٣٥,٧٩٧	١٦٧,٣٩	١٣٣,١٨	٢٥١,٣	١٢٧,٨٣٥	٣٥٥,٢٢٩	١٦٦,١٦٣	٤٠٨,٥٨١	٢١٩,٢٥

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق

د- أسعار التصدير للأرز المصري والدول المنافسة:

لا شك أن السعر التصديري يعتبر من أهم محددات المركز التنافسى لمحصول ما فى سوق تصديري معين، حيث تلجأ بعض الدول المصدرة إلى توسيع نطاق تجارتها العالمية بإتباع بعض السياسات التجارية التي تهدف إلى خفض أسعارها التصديرية مثل

الامتيازات الجمركية بما يساعدها على كسب اكبر عدد من الأسواق الاستيرادية مثل ما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى في دعم صادراتها من الأرز بقوة في أسواق دول البحر المتوسط.

ويوضح الجدول رقم (٤) الأسعار التصديرية للأرز المصري مقارناً بالأسعار التصديرية لأهم الدول المنافسة في السوق العالمي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧، حيث يتبين من الجدول أن متوسط السعر التصديري للأرز المصري قد بلغ نحو ٣٠٨,٩ دولار للطن خلال فترة الدراسة وبذلك يتضح أنه كان منخفضاً عن متوسط الأسعار التصديرية بالنسبة لكل من الهند، إيطاليا، أسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، أورجواي، استراليا والتي بلغت متوسط أسعارها خلال نفس الفترة حوالي ٤٦٦,٨، ٦٦٧,٥، ٦٩٠,٧، ٣٤٦، ٣٣٠، ٣٧٥ دولار للطن لكل منها على الترتيب.

بينما يلاحظ إرتفاع متوسط الأسعار التصديرية في كل من دول الصين، باكستان، تايلاند حيث بلغت متوسط الأسعار حوالي ٢٦١,٤، ٢٨٥,٤، ٣٠٦,٦، دولار للطن لكل منهم على الترتيب. ويهمنا في هذا المقام الدول التي تنافس مصر على تصدير الأرز الياباني وهي الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وايطاليا وأسبانيا والصين حيث يلاحظ إنخفاض متوسط السعر التصديري للأرز المصري خلال الفترة المشار إليها فيما عدا الصين كما يلاحظ من بيانات الجدول أن هناك إتجاهاً متزايداً للأسعار التصديرية للأرز في نهاية الفترة بالمقارنة ببدايتها في كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا في حين إتجهت الأسعار التصديرية للأرز إلى الإنخفاض في كل من إيطاليا وأسبانيا.

جدول (٤) الأسعار التصديرية للأرز المصري والدول المنافسة خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٧)

(دولار/ طن)

العول / السنوات	العالم	مصر	الصين	الهند	باكستان	تايلاند	ايطاليا	اسبانيا	الولايات المتحدة الأمريكية	أورجواى	استراليا
١٩٩٠	٣٣٢	٢٤٠	٢٤٢	٤٧٦	٢٣٥	٢٧٠	٦١٨	٦٠٦	٣٢٥	٢٩٧	٣٣٦
١٩٩١	٣٤٠	٢٥٦	٢٢٢	٤٥٧	٢٨٧	٢٧٦	٥٦٠	٧٠٩	٣٣٧	٢٧٨	٣٢١
١٩٩٢	٣٢٥	٢٠٦	٢٢٥	٦٣٨	٢١٠	٢٧٧	٦١٢	٧٣٦	٣٤٠	٢٥٨	٣٦٢
١٩٩٣	٣٠٢	٢٧٨	١٧٧	٦٢٩	٢١٠	٢٦١	٦٤٩	٥٨١	٢٨٧	٣٠٧	٣٢٣
١٩٩٤	٣٤٤	٣١٨	٢٢٧	٤٧٤	٢٤٥	٢٢١	٨٠٧	٥٦٤	٣٦٠	٣٧٣	٣٨١
١٩٩٥	٣٢٦	٣١٢	٣٢٩,٤	٢٨٨	٢٥٠	٢١٥	٧٠٢,٥	٦٤٩	٣٣٣	٣٥٤,٤	٣٩٧,٧
١٩٩٦	٣٨٣	٣٥٩	٣٨٤	٣٥٣,٦	٣٢١,٣	٣١٦,٧	٧٤٩,٥	٦٧٩	٣٩٠,٥	٣٧٨,٨	٣٤٠,٤
١٩٩٧	٣٧٧	٣٥٢	٣٧٥	٤٦٨,٨	٣٧١,٥	٣٦٦	٥٩١,٦	٥١٦,٧	٤٠٦	٣٩٣,٤	٤٣٠
المتوسط	٣٤١	٣٠٨,٩	٣٦١,٤	٤٦٦,٨	٢٨٥,٤	٢٠٦,٦	٦٦٧,٥	١٣٠,٧	٣٣٠	٣٤٦	٣٧٥,٢

Source: F.A.O, Trade year Book, Different Volumes

خامسا : مؤشرات حول الفرص الممكنة لصادرات الأرز المصرى:

١- الفائض التصديرى المتوقع فى ضوء بعض المحددات:

من المنطقى عند مناقشة الفرص الممكنة لتصدير الأرز المصرى ان يتم أولا التعرف على الممكنات الإنتاجية فى ضوء القيود المختلفة واهمها المساحة والإنتاجية والعوامل المؤثرة فيها وخاصة ان عنصر الأرض فى مصر محدود كما ان محصول الأرز له احتياجات مائية عالية وبالتالى فان التوسع فى مساحة الأرز أمر غير مرغوب فيه من وجهة نظر الدولة رغم اختلاف وجهة نظر المزارع كما سبق التوضيح .من ناحية أخرى فجانب الاستهلاك يتحكم فيه العديد من المتغيرات أهمها الزيادة السكانية والتغيرات فى الأسعار والدخل واسعار السلع البديلة وغيرها من العوامل التى تؤثر على الاستهلاك الفردى . وفى ظل التوقعات الممكنة لمستويات الإنتاج والاستهلاك يمكن التعرف على مستويات الفائض الممكن تصديره فى ضوء تلك القيود .

وقد قامت الدراسة بتقدير الإنتاج الكلى المتوقع فى ضوء زراعة مستويات مختلفة من المساحة ومعدلات متعددة من الإنتاجية الفدانية . كما تم تقدير حجم الاستهلاك المتوقع فى ضوء معدلات استهلاك مختلفة وبالتالى تقدير الفائض المتاح للتصدير فى المدى القصير (عام ٢٠٠٣) والمتوسط (عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٧) . ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج هذه التقديرات المتوقعة للبدائل الثلاثة التالية (تفاصيل التقديرات للبدائل المختلفة في جدوال (٣-٨) بالملحق):

البديل الأول: ويفترض معدل نمو فى الإنتاجية يبلغ ١,٤٩ % وهو متوسط معدل النمو خلال الخمس سنوات الأخيرة كما يفترض ان معدل النمو فى الاستهلاك الفردى يبلغ ١,٤٣ % وهو نفس معدل النمو خلال الخمس سنوات الأخيرة .

البديل الثانى: يفترض معدل نمو فى الإنتاجية يبلغ ٢%، ومعدل نمو فى الاستهلاك الفردى ١,٤٣%

البديل الثالث: يفترض معدل نمو اكثر تفاؤلا في الإنتاجية الفدانية يبلغ ٣%، كما يفترض ثبات متوسط الاستهلاك الفردى عند مستوى ٣٩ كجم/سنة (معدل ١٩٩٩) ويتضح من بيانات الجدول رقم (٥) مايلى:

أ- عند زراعة مليون فدان أرز فإنه من المتوقع ان يكون هناك عجزا بين الإنتاج والاستهلاك يبلغ فى افضل البدائل تفاؤلا (البديل الثالث) حوالى ٣٧٠ ، ٣٨٣ ، ٣٤٥ ألف طن أرز ابيض خلال الأعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧ على الترتيب .

ب- عند زراعة مساحة قدرها ١,٢ مليون فدان فانه من المتوقع ان يكون الفائض التصديرى بالسالب إلا فى حالة البديل الثالث حيث يبلغ الفائض حوالى ١٠٢، ١١٥، ١٧٩ ألف طن أرز ابيض فى الثلاث سنوات المشار اليها سابقا على الترتيب.

ج- أيضا عند زراعة ١,٣ مليون فدان فإنه من المتوقع وجود فائض تصديرى مقبول في حالة البديل الثالث فقط.

د- ترتفع توقعات الفائض التصديري في حالة زراعة ١,٥ مليون فدان حيث يتوقع ان يصل الفائض التصديري في حالة البديل الأول حوالي ٤٦٢، ٣٠٦، ١٩٥ ألف طن أرز أبيض خلال أعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧ على التوالي. ويزداد الفائض عن ذلك في البدائل الأخرى.

ومما سبق يتضح أنه لضمان وجود فائض تصديري مقبول في ضوء التحكم في المساحة المنزرعة بما لا يزيد عن ١,٣ مليون فدان فإنه من الضرورى ان تزداد الجهود في مجال تنمية الإنتاجية الفدانية بما لايقل عن معدل نمو سنوي قدره ٣% وان يظل متوسط الاستهلاك الفردي حول متوسط قدره ٣٧ كجم/ للفرد سنويا

جدول (٥) توقعات الفائض (العجز) التصديري من الأرز الأبيض بالألف طن في ضوء البدائل المختلفة فى أعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧

عام التوقيع	البديل	المتاح للتصدير (أو العجز) بالألف طن أرز أبيض فى حالة زراعة المساحات			
		مليون فدان	١,٢ مليون فدان	١,٣ مليون فدان	١,٥ مليون فدان
٢٠٠٣	البديل الأول	(٦٦٨)	(٢١٥)	١١	٤٦٢
	البديل الثانى	(٦٥١)	(١٩٤)	٣٤	٤٩١
	البديل الثالث	(٣٧٠)	١٠٢	٣٣٩	٨١١
٢٠٠٥	البديل الأول	(٨٥٨)	(٣٩٣)	(١٦٠)	٣٠٦
	البديل الثانى	(٨١٠)	(٢٩٥)	٩٧	٣٧٨
	البديل الثالث	(٣٨٣)	١١٥	٣٦٤	٨٦٣
٢٠٠٧	البديل الأول	(١٠٥٨)	(٥٢٢)	(٢٨٣)	١٩٥
	البديل الثانى	(٩١٨)	(٤٢٣)	(١٧٦)	٣١٩
	البديل الثالث	(٢٤٥)	١٧٩	٤٤١	٩٦٥

المصدر جمعت وحسبت من جداول (٣-٨) بالملحق

البديل الأول: النمو في الإنتاجية الفدانية يبلغ ١,٤٩% وهو نفس معدل النمو خلال الخمس سنوات الأخيرة

- النمو في الاستهلاك الفردي يبلغ ١,٤٣% وهو نفس معدل النمو خلال الخمس سنوات الأخيرة

البديل الثاني: النمو في الإنتاجية يبلغ ٢%

- النمو في الاستهلاك الفردي يبلغ ١,٤٣%

البديل الثالث: النمو في الإنتاجية يبلغ ٣%

- ثبات متوسط الاستهلاك الفردي عند ٣٩ كجم / الفرد المعدل المقدر في عام ١٩٩٩

٢- القدرة التنافسية السعرية مستوى وإتجاه السعر النسبي لصادرات الأرز المصري:

يعتبر السعر النسبي من المحددات الأساسية والهامة في التأثير على المركز التنافسي في السوق العالمي، حيث تسعى الدول إلى تخفيض أسعار منتجاتها إلى الحد الذي يمكنها من كسب اكبر عدد ممكن من الأسواق المختلفة حيث تزداد الميزة التنافسية للأرز المصري عندما تنخفض أسعاره التصديرية بالمقارنة بأسعار الدول المنافسة.

ويتبين من الجدول رقم (٦) ما يلي:

(أ) أن أسعار تصدير الأرز المصري خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٣ تفوق أسعار صادرات الأرز من الصين بمقدار ٢٤,٧%، بينما تمثل نحو ٩٩,٦%، ٩٤,٧%، ٨٣,٨% من سعر تصدير الأرز لكل من تايلاند، أورجواي، باكستان، بينما تمثل ٤٩,١%، ٤٤,٣%، ٤١% من سعر التصدير لكل من الهند، إيطاليا، أسبانيا.

(ب) خلال الفترة ١٩٩٤- ١٩٩٧ حدث تغير في السعر النسبي، حيث يتبين من نفس الجدول تفوق أسعار صادرات الأرز المصري عن أسعار صادرات الأرز من كل من الصين، باكستان، تايلاند بنحو ١٣,٦% ٢٨%، ١,٧% لكل منهم على الترتيب، في حين يقل عن باقي الدول المنافسة بالدراسة والتي سبق الإشارة إليها.

(ج) بصفة عامة يتضح من الجدول أن السعر التصديري للأرز في الدول المنافسة لمصر في تصدير الأرز الياباني وهي الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وأسبانيا كان أعلى من سعر التصدير للأرز المصري أي أن السعر النسبي كان لصالح الأرز المصري فيما عدا الصين خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣. كما يلاحظ أنه بالرغم أن هذه الميزة ظلت مستمرة خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧ إلا أن الميزة التنافسية أخذت إتجاها متناقضا خلال الفترة الثانية بالمقارنة بالفترة الثانية.

٣- الطاقة الاستيعابية في أسواق الأرز المصري وأهمية الصادرات المصرية (النصيب السوقي):

لدراسة حجم السوق في أهم الدول المستوردة للأرز المصري تم التعرف على الطاقة الاستيرادية لهذه الدول، ويتبين من الجدول رقم (٧) أن الصادرات الأرزية المصرية إلى أسواق الدول العربية مجتمعة تمثل نحو ٦.٦% فقط من إجمالي الطاقة الاستيرادية لهذه الدول خلال الفترة ١٩٩١/٩٠ ــ ١٩٩٨/٩٧ كما يتبين من نفس الجدول أنه رغم ارتفاع الطاقة الاستيرادية لبعض الدول العربية إلا أن نصيب الصادرات المصرية لها يعتبر ضئيل، فعلى سبيل المثال تبلغ الطاقة الاستيرادية لكل من السعودية والإمارات والكويت والعراق نحو ٥١٧، ٣٦١، ٧٩، ٣٨٤ ألف طن إلا أن نصيب مصر من هذه

جدول رقم (٦) متوسط سعر الطن من الأرز المصري ونسبته للسعر المنافس في بعض دول العالم المنافسة خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٧

دولار/ طن

البيان / الدول	متوسط الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣	٪ السعر المنافس لمصر	متوسط الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧	٪ السعر المنافس لمصر
مصر	٢٧٠	١٠٠	٣٤٨	١٠٠
الصين	٢١٦,٥	١٢٤,٧	٣٠٦,٤	١١٣,٦
الهند	٥٥٠	٤٩,١	٣٨٣,٦	٩٠,٧
باكستان	٢٩٨,٨	٩٠,٤	٢٧٢	١٢٨
تايلاند	٢٧١	٩٩,٦	٤٣٢,٢	١٠١,٧
ايطاليا	٦٠٩,٨	٤٤,٣	٧٢٥,٢	٤٨
اسبانيا	٦٥٩,٣	٤١	٦٠٢,٢	٥٧,٨
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٢٢,٣	٨٣,٨	٣٧٠	٩٤
أوروجواي	٢٨٥	٩٤,٧	٣٧٤,٩	٢,٨
استراليا	٢٤٠,٨	٧٩,٢	٤١٠	٨٤,٩

Source: F.A.O, Trade YearBook, Different Volumes.

الكمية قد بلغ نحو ٠,٦٤%، ٠,٦%، ٠,٤٢%، ٠,٢% فقط لكل منهم على الترتيب ويرجع ذلك إلى أن السعودية والكويت والإمارات تستورد كميات كبيرة من الأرز طويل الحبة أما العراق فقد تدهورت صادراتنا إليها بسبب الظروف السياسة والاقتصادية التي تمر بها العراق، وهذا يشير إلى إمكانية زيادة صادرات الأرز المصري لهذه الأسواق في المستقبل خاصة بالنسبة لاحتياجاتها من الأصناف المتوسطة الحبة وذلك من خلال الاتفاقيات الثنائية.

يتضح من نفس الجدول السابق أن نصيب مصر في السوق الأفريقي ضئيل جداً رغم أن متوسط الطاقة الاستيعابية السنوية للأسواق الإفريقية بلغ نحو ٦٢٩,٩ ألف طن وكان نصيب مصر من هذه الواردات ضئيلاً للغاية حيث لم يتعدى نحو ٠,٨٨% من إجمالي وارداتها خلال الفترة ١٩٩١/٩٠ ــ ١٩٩٨/٩٧ وباستثناء جنوب أفريقيا فإن هذه الدول تستورد الأرز منخفض النوعية نتيجة انخفاض القدرة الشرائية ويمكن أن تستوعب هذه الدول كميات من الأرز المصري الأقل جودة.

أيضاً تعتبر اليابان ذات طاقة إستيرادية كبيرة حيث بلغت جملة وارداتها ٤٦٧,٦ ألف طن وكان نصيب مصر من الأرز إليها ضئيلاً حيث بدأ تصدير بعض الكميات الرمزية خلال السنتين الأخيرتين ١٩٩٧/٩٦، ١٩٩٨/٩٧ وذلك نتيجة لاتفاقية الجات حيث فتحت اليابان سوقها لإستيراد الأرز من الصنف الياباني.

جدول رقم (٧) متوسط الكميات المستوردة في أسواق الأرز المصري(الطاقة الاستيعابية) ونصيب مصر كمتوسط سنوي للفترة (١٩٩١/٩٠ــ ١٩٩٨/٩٧)

(بالألف طن)

الدولة	المستورد من مصر (١)	المستورد من العالم (٢) (الطاقة الاستيرادية)	٪ لمتوسط الصادرات المصرية إجمالي الطاقة الاستيرادية
سوريا	٥٤	١٤١,٧٠٦	٣٨,١
الأردن	٢٧,٩	١٠٥,١٤٣	٢٦,٥
ليبيا	١٥,٨	١٢٩,١٤١	١٢,٢
لبنان	١٠,٤	٤٦,٨٩٤	٢٢,٢
السعودية	٣,٣	٥١٧,٠٥	٠,٦٤
السودان	١٠,٩	٥٣,٥٨	٢٠,٣
الإمارات	٢	٣٦٠,٩٨٥	٠,٦
تونس	٠,٤	١٠,٠٧٥	٤
الكويت	٠,٣٢	٧٩,١٣٦	٠,٤٢
العراق	٠,٦٣	٣٨٣,٥	٠,٢
إجمالي الدول العربية	١٢٠,٢	١٨٢٧,٢١	٦,٦
روسيا	٣,٢٤	١١٨,٩٣١٣	٢,٧
ألبانيا	٤,٥	١٤,٤٠٩	٣١,٢
رومانيا	٢١,٧	٥٣,٦٧	٤٠,٤
بلغاريا	٤,٥٩	٣١,٥٨٤	١٤,٥
أوكرانيا	٥	٢٤,٨٣٥	٢٠,١
دول أخرى لأوربا الشرقية (٣)	١,٣٣	٤٥,٣٤	٢,٩
إجمالي دول أوربا الشرقية	٤١,٠٦	٢٨٨,٧٦٣	١٤,٢٢
أسبانيا	٣,٧٤٨	١٣٢,٢٩	٢,٨
اليونان	١,٢٥٦	٧,١١	١,٨
إيطاليا	١	٥٢,٢٣	١,٩
هولندا	١,٦٨	٢٥٤,٣٤٤	٠,٧
دول أخرى لأوربا الغربية (٤)	١,٧٢	٣٦٦,٥٨٦	٠,٥
إجمالي دول أوربا الغربية	٩,٢٢	٨١٢,٤٣٥	١,١٥
دول أفريقيا (٥)	٥,١٥	٦٢٩,٨٩٤	٠,٨
تركيا	٣٥	٢٣٠,٦٢٥	١٥,٢
اليابان	٠,٠٤	٤٦٧,٥٨٤	٠,٠٠٨
الإجمالي	٢١٠,٧٧	٤٢٥٦,٥١١	٥

المصدر : (١) الجدول رقم (٢) بالملحق.

(٢)F.A.O, Trade year Book, Different Volumes

(٣) تشمل مقدونيا ، يوغوسلافيا ، المجر

(٤)تشمل سويسرا، ألمانيا، استراليا. (٥) تشمل: كاميرون، كينيا، ليبيريا، زائير.

ولمزيد من التفاصيل فى هذا المجال فإن السؤال الآن :

- ما هو اتجاه الطاقة الاستيعابية فى أسواق الأرز المصرى خلال فترة الدراسة ؟ من ناحية أخرى ما هو اتجاه النصيب السوقى لمصر فى أهم تلك الأسواق خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧؟

وللإجابة على هذا السؤال فإن الجدول رقم (٨) يوضح الرقم القياسى للطاقة الاستيعابية لأهم أسواق الأرز المصرى والنصيب السوقى لمصر خلال سنوات الفترة ١٩٩١/٩٠- ١٩٩٨/٩٧ ويتضح من هذا الجدول المؤشرات التالية:

أ- السوق السورى : رغم التزايد المستمر فى الطاقة الاستيعابية للسوق السورى للأرز خاصة خلال عام ١٩٩٨/٩٧ فإن النصيب السوقى لمصر رغم أهميته أخذ اتجاها متناقصا خلال فترة الدراسة.

ب- السوق الأردنى : تتذبذب الطاقة الاستيعابية للسوق الأردنى من الأرز ويلاحظ أنها زادت خلال السنتين ١٩٩٧/٩٦ - ١٩٩٨/٩٧ .من ناحية أخرى فإن النصيب السوقى لمصر فى السوق الأردنى تذبذب بشدة خلال فترة الدراسة رغم أنه بلغ أقصاه فى عام ١٩٩٦/٩٥ حيث بلغ ٨١% ومن ثم فإن أسباب هذا التراجع تحتاج الى تفسير خاصة أنه سوق مجلور ويسهل معه النقل والتداول.

ج) السوق الليبى : يشير الرقم القياسى للطاقة الاستيعابية للسوق الليبى للأرز الى أن حجم السوق قد زاد بشكل ملحوظ خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٤/٩٣ ثم تراجع الى النصف تقريبا واستقر عند نفس المستوى خلال الفترة ١٩٩٥/٩٤ - ١٩٩٨/٩٧ من ناحية أخرى يلاحظ أن النصيب السوقى لمصر متذبذب بشكل كبير حيث تراوح ما بين ٢٨,٥% عام ١٩٩٢/٩١ الى (صفر) عام ١٩٩٧/٩٦. وهو أمر يثير التساؤل خاصة أنه سوق مجلور ويسهل معه النقل والتداول.

د) السوق الرومانى : تعتبر رومانيا من الأسواق الهامة للأرز المصرى وقد اتجهت حجم سوق الأرز فيها الى الزيادة خاصة خلال السنوات ١٩٩٧/٩٦ - ١٩٩٨/٩٧ . والمؤشر الايجابى فى هذا السوق هو ارتفاع النصيب السوقى لمصر حيث بلغ حوالى ٧٩% ، ٧٤% خلال عامى ١٩٩٦/٩٥ ، ١٩٩٨/٩٧ على التوالى هذا رغم الانخفاض الشديد الذى حدث خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٥/٩٤. والأمر يستدعى العمل على المحافظة على هذا السوق الهام.

هـ) السوق البلغارى : زادت الطاقة الاستيعابية للسوق البلغارى للأرز خلال سنوات الدراسة من ناحية أخرى فإن النصيب السوقى انخفض من ٣٦% فى عام ١٩٩٦/٩٥ الى ٢٤%

فى عام ١٩٩٨/٩٧ . وتجدر الإشارة الى أهمية الإستفادة من السوق البلغارى والذى يطلب غالبا أرز منخفض الجودة نظرا لانخفاض القوة الشرائية فى هذا السوق مثله مثل معظم دول أوروبا الشرقية.

و) سوق أوكرانيا : وهو سوق هام للأرز المصرى زادت أهميته النسبية خلال السنوات الأخيرة وتشير بيانات الجدول رقم (٨) الى أن الطاقة الاستيعابية لهذا السوق قد زادت خلال السنوات الأخيرة.

ز) السوق التركى : وهو من أهم أسواق الأرز المصرى ورغم تذبذب الطاقة الاستيعابية لهذا السوق الا أن النصيب السوقى للأرز المصرى قد ظل منخفضا خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٧/٩٦ الا أنه زاد بشكل ملحوظ خلال عام ١٩٩٨/٩٧ حيث بلغ حوالى ٤٤%.

ح) أسواق أسبانيا وايطاليا واليونان : ويوضح الرقم القياسى للطاقة الاستيعابية للأرز فى تلك الأسواق الى حدوث تقلبات سنوية فى حجم الأسواق وقد زاد حجم السوق بصفة خاصة فى اليونان خلال السنتين ١٩٩٧/٩٦ ، ١٩٩٨/٩٧ . من ناحية أخرى فإن النصيب السوقى لمصر فى أسواق أسبانيا وإيطاليا كان متقلبا ومنخفضا بدرجة كبيرة حيث وصل الى الصفر فى بعض السنوات . أما السوق اليونانى فقد بلغ النصيب السوقى للأرز المصرى أقصاه فى عام ١٩٩٤/٩٣ حيث بلغ ٤٤,٦% ثم انخفض ليصل الى ٢٤,٩% فى عام ١٩٩٨/٩٧.

ط) أما السوق السودانى فيلاحظ الانخفاض الشديد فى الطاقة الاستيعابية للأرز خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥ - ١٩٩٨/٩٧. ومن ناحية أخرى فقد زاد النصيب السوقى للأرز المصرى فى سوق السودان حيث بلغ حوالى ١٠٠% تقريبا عام ١٩٩٨/٩٧ أى أن السودان اعتمدت فى الاستيراد على الأرز المصرى فقط فى تلك السنة.

بصفة عامة هناك تزايد فى الطاقة الاستيعابية فى أسواق الأرز المصرى غير أن النصيب السوقى للأرز المصرى قد أخذ اتجاها متناقصا فى معظم الأسواق وكان منخفضا خاصة فى الدول المجاورة مثل الأردن وسوريا وليبيا ولبنان.

٤- الأثر المتوقع للاتفاقيات العالمية على صادرات الأرز المصري:

أ- نظرة عامة على الاتفاقات الدولية:

شهد العالم في نهاية القرن العشرين العديد من التغيرات الدرامية لعل من أهمها بدء تنفيذ الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية وإزالة كافة القيود التي تعوق حركة التجارة الدولية مثل القيود الجمركية أو

جدول (٨) تطور الطاقة الإستيعابية في أسواق الارز المصرى والنصيب السوقي لمصر خلال الفترة ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٨/٩٧

سنة	سوريا		الأردن		ليبيا		لبنان		رومانيا		اكرانيا		بلغاريا		تركيا		أسبانيا		بولندا		السودان	
	الرقم القياسى الاستيعابية	النصيب السوقى %	الرقم القياسى الطاقة الاستيعابية	النصيب السوقى %	الرقم القياسى الطاقة الاستيعابية	النصيب السوقى %	الرقم القياسى الطاقة الاستيعابية	النصيب السوقى %	الرقم القياسى الطاقة الاستيعابية	النصيب السوقى %	الرقم القياسى الطاقة الاستيعابية	النصيب السوقى %	الرقم القياسى الطاقة الاستيعابية	النصيب السوقى %	الرقم القياسى الطاقة الاستيعابية	النصيب السوقى %	الرقم القياسى الطاقة الاستيعابية	النصيب السوقى %	الرقم القياسى الطاقة الاستيعابية	النصيب السوقى %	الرقم القياسى الطاقة الاستيعابية	النصيب السوقى %
١٩٩١/٩٠	١٠٠,٠٠	٨,٣٠	١٠٠,٠٠	١٥,٤٠	١٠٠,٠٠	٢٢,٠٠	١٠٠,٠٠	٥٢,٠٠	١٠٠,٠٠	٢٥,٩٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٣,٠٠
٩٢/٩١	١٠٠,١٠	٣٧,٢٠	٩٢,٩٠	٢١,٠٠	١٨٤,٠٩	٢٨,٥٠	١٢٧,٢٧	٢٠,٦٠	١٢١,٥٠	٢٣,٦٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٤٤,٨٠	٠,٠٠	٦٩,٦٢	٨,٩٠	٥٣,٦٠	٠,٠٠	١٣٤,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٨,٠٠
٩٣/٩٢	١١٥,٢٠	٤٥,٠٠	١٧,٨٠	٠,٠٠	٢٥١,٢٠	٠,٠٠	١٣٠,٣٠	١٧,٨٠	١٣٧,١٠	٨,١٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٨٢,٥٠	٠,٠٠	١٣٨,٧٠	١,٧٠	٤٤,٣٤	٠,٠٠	١٧٩,٢٢	١٣,٧٠	٩٤,٢٠	١٤,٠٠
٩٤/٩٣	١٢٣,٢٠	٧٠,٠٠	٧٠,١٢	٠,٢٥	٢٤٣,٩٠	٢,٧٠	١١٦,٧٠	٢٧,١٠	١٢٩,٨٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	١,٠٤٥,٠٠	٠,٠٠	١٥١,٧١	٢٥,٠٠	٩٤,٤٠	٩,٣٠	١٥٠,٧٠	٦,٨٠	٩٩,٠٩	٩,٠٠
٩٥/٩٤	١٠٦,٨٠	٤٢,٠٠	٥١,٤٨	٣,١٠	١٢١,٩٠	٢٢,٠٠	١٨١,٨٠	١٢,٠٠	١٣١,١٠	١٠,١٠	١١١,٠٠	٠,٠٠	١,٠١٧,٩٠	٠,٠٠	١٠٢,٩٠	١٠,١٠	١١٧,٥٠	٠,٠٠	١٢٩,٣٠	٢٠,٥٠	٩٢,٣٠	٩,٤٠
٩٦/٩٥	١٣٠,٩٠	٣٩,٠٠	١٣,٤٧	٨١,٠٠	١٢٤,٢٧	٢١,٠٠	٢٠٧,٦٠	١٤,٥٠	١١٤,٤٠	٧٨,٩٠	٣٠٠,٠٠	١٥,٠٠	٩٩٠,٢٠	٣٦,٢٠	١٥٧,٤٠	١٤,٢٠	١١٧,٤٠	٤,٦٠	١٣٧,٧٠	٤٣,٨٠	١١٤,٣٠	٦٩,٧٠
٩٧/٩٦	١١٤,٨٠	٢٠,٠٠	١١٧,٧٣	١,٠٠	١١٢,٧٨	٠,٠٠	٨٧,٨٠	٢٧,٣٠	١٣٣,٣٠	١٤,٧٠	٣٠٠,٠٠	١٧,٣٠	٧٩٨,٦٠	٢٩,٦٠	١٠٦,٨٠	٨,٥٠	١٠٩,٢٠	٠,٩٢	٩٧,٥٠	٠,٢٠	٢٢٧,٤٠	٥٤,٥٠
٩٨/٩٧	٢٤٣,٠٠	٣٢,٠٠	١٣٤,٣٨	١٧,٠٠	١٤٠,٤٨	١٥,٢٠	٢٩٩,٣٠	٢١,٧٠	١٥٤,١٣	٧٤,٤٠	٢٩٤,٠٠	٤٢,٧٠	١,٠٥٣,٦٠	٢٤,١٠	١٤٠,٥٠	٤٤,٠٠	٩,٣٠	٩,٣٠	١٥٣,٣٠	٠,١٣	١٥٩,٩٠	٢٤,٩٠

سنة الأساس ١٩٩٤/٩٣ (١)

المصدر : حسبت من ١- جدول رقم (٢) بالملحق

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - نشرة التجارة الخارجية

الكميـــة أو الموسمية التي تفرضها الدول على سلع معينة في أوقات معينة.من ناحيـــة أخـــرى فإن المتغيرات العالمية السياسية والاقتصادية جعلت معظم دول العـــالم تتجـــه إلـــى تكويـــن التكتلات الإقتصادية العملاقة بين مجموعة الدول التي تربطها مصـــالح إقتصاديـــة مشـــتركة وأهـــم تلك التكتلات قيام الاتحاد الأوروبي وتوقيع اتفاقيـــة أوروبـــا الموحـــدة ليكـــون أحـــد الكيانـــات الإقتصادية العملاقة ذات التأثير القوي على التجارة العالمية. من ناحيـــة أخـــرى فقـــد تطور التكتل الإقتصادي لمجموعة الدول الأمريكية بإنشـــاء منظمـــة التجـــارة الحـــرة لأمريكـــا الشمالية (نافتا) والذي يحاول مد الجسور للتعاون الإقتصـــادي مـــع دول أمريكـــا اللاتينية. كما قام التكتل الإقتصادي في منطقة شرق آسيا وغرب الباسفيك حيث توجـــد ثلاثـــة محاور رئيسية للتجمع الإقتصادي في تلك المنطقة وهي رابطة جنوب شرق آســـيا المعروفـــة بإسم " الآسيان " وتضم ستة دول ، ثم جماعة التعاون الإقتصادي لآسيا الباســـفيكية المعروفـــة بإسم "أبيك" وتضم اثنتا عشر دولة. ثم جماعة جنوب آسيا وشبة القارة الهندية المعروفة بإسم " سارك " بها سبعة دول وهم الأكثر فقرا. هذا بالإضافة إلـــى الســـعي إلـــى إقامـــة بعـــض التكتـــلات الأخرى مثل إقامة تكتل إقتصادي عربي في مواجهة إقامة سوق شـــرق أوســـطية وغيرها بالإضافة إلى قيام العديد من الاتفاقيات الثنائية التي عقدت بين الدول خلال الســـنوات الأخيرة. وتتباين محاولات التعاون والتكامل الإقتصادي بين الـــدول الأعضـــاء فـــي هـــذه التكتلات بين حرية انتقال السلع والخدمات دون قيود تعريفية أو غير تعريفية وإقامـــة بعـــض المشروعات المشتركة وعقد اتفاقيات التبادل العيني للسلع بـــدون عمـــولات حـــرة وحريـــة انتقـــال رؤوس الأموال بهدف الاستثمار المباشر وغيرها من أشكال التعاون.

مما سبق يتضح صورة العلاقـــات الجديـــدة وشـــكل المنـــاخ المســـتقبلي للتعـــاملات الإقتصاديـــة بين الدول وأن هدف تلك التحولات الأساسى هو تنشيط وتعظيـــم التجـــارة بيـــن الـــدول من خلال درجة الإعتماد المتبادل حيث تسعى كل دولة إلى تعظيـــم الاســـتفادة مـــن خـــلال زيادة الصادرات وتنمية القدرة التنافسية على جذب أكبر قدرة من الاستثمار الدولى.

ب- أثر الاتفاقيات على صادرات الأرز المصري:

من المتوقع أن تتأثر صادرات مصر بصفة عامة بشكـــل مباشـــر أو غيـــر مباشـــر بقيام تلك التكتلات والاتفاقيات الدولية سواء كانت مصر عضـــواً فـــي تلـــك الاتفاقيـــات أو لا تشتـــرك فيها. ومن المعروف أن مصر عضوا في اتفاقية الجات كما أن مصر بصدد توقيـــع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وعضو في مجموعة الكوميسا كمـــا أن مصـــر عقـــدت العديـــد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول لتشجيع التبادل التجاري فيما بينها وبيـــن تلـــك الـــدول هذا بالإضافة إلى سعي مصر إلى قيام منطقة التجارة العربية الحرة.

وسوف تتناول هنا الإشارة إلى بعض المؤشرات الهامة حول الأثر المتوقع لتلك الاتفاقيات على صادرات مصر من الأرز وأهمها:

اثر تنفيذ اتفاقية الجات:

تتضمن اتفاقية الجات بنوداً خاصة تتعلق بمحصول الأرز ففي ظل هذه الاتفاقية يجب:

١) أن تفتح اليابان وكوريا الجنوبية أسواقها للواردات من أصناف الأرز اليابانى وأن يكون حجم الواردات يمثل ٤% من إجمالي الكمية التي تستخدمها عام ١٩٩٥ وأن تزداد إلى ٨% خلال ٥ سنوات. كما يجب أن تستورد كوريا الحد الأدنى الذي تشترطه الاتفاقية وهو ١% من إجمالي حجم الاستهلاك المحلي في عام ١٩٩٥ وتزداد تدريجياً إلى ٤% في عام ٢٠٠٤.

٢) أن يخفض الاتحاد الأوروبي التعريفات الجمركية على الأرز بحوالي ٣٦%.

٣) ان تقوم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بتخفيض دعم الصادرات بنسبة ٣٦% في القيمة أو ٢١% في الكمية وذلك من القيمة الأكبر في متوسط الفترات ١٩٨٦-١٩٩٠ أو ١٩٩١- ١٩٩٢.

ويعتبر دخول اليابان وكوريا مشتريان في سوق الأرز من الأصناف اليابانية (متوسط وقصير الحبة) من أهم التغيرات التي ينتظر أن يكون لها أثر إيجابي على صادرات الأرز المصري سواء من حيث الكمية أو السعر.ويشير واقع الصادرات خلال السنوات الأخيرة إلى أن هاتين الدولتين قد فتحتا أسواقهما لدخول كميات محدودة من الأرز. ويلاحظ أن الولايات المتحدة واستراليا والصين تتنافس الآن بدرجة كبيرة لتصدير الأرز إلى هاتين الدولتين كما تتنافس كل من إيطاليا ومصر أيضاً بأن يكون لها نصيب ولكن بدرجة أقل وقد قامت مصر بتصدير كميات محدودة جداً إلى اليابان خلال السنوات الأخيرة.(راجع جدول ٢ بالملحق)

من المنتظر أن تتحسن الميزة التنافسية للأرز المصري نتيجة لتخفيض الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لحجم الدعم المرتفع الذي تقدمه لصادراتها من الأرز والذي يستخدم بتركيز خاص في صادراتها إلى أسواق دول حوض البحر المتوسط وهي أهم أسواق الأرز المصري.ويشير "Wailes" في دراسة عام ١٩٩٥ الى أن تطبيق اتفاقية الجات سوف يكون لها آثار ايجابية على صادرات الأرز المصرى بالمقارنة بالوضع بدون تنفيذ الإتفاقية . وتتلخص نتائج تلك الدراسة فيما يلى :

١- لن يكون هناك تأثير للاتفاقية على المساحة المنزرعة بالأرز أو الإنتاجية المتحققة. ويتوقع أن يزيد الانتاج المصرى من الأرز بحوالى ١%.

٢- التأثير سوف يكون محدودا على الاستهلاك .

٣- يتوقع أن تزداد الصادرات المصرية من الأرز لتصل الى حوالى ٣٦٠ ألف طن ، ٤٣٣ ألف طن فى عامى ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٣ وان تكون المساحة المنزرعة حوالى مليون و٢٦٠ ألف فدان فى كل سنة من هاتين السنتين على التوالى.

ويذكر أن الباحث المشار اليه قد افترض أن الاتفاقية سوف يتم تنفيذها بالكامل وخاصة ما يتعلق بقيام الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى بتخفيض دعم صادرات الأرز وأيضا تنفيذ اليابان وكوريا الجنوبية للبنود الخاصة بهم والسابق الإشارة اليها الا انه مازال هناك العديد من النقاط التى تأخر تنفيذها فى الاتفاقية حتى الآن .

أثر تنفيذ اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية

تهدف اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية بصفة عامة الى توسيع حجم التجارة بين دول الاتحاد الأوروبى ومصر بما يحقق استفادة كل الأطراف .

ومن المعروف أنه بعد سلسلة طويلة وشاقة من المفاوضات بين الجانبين فمن المتوقع أن يتم التوقيع على الاتفاقية فى وقت لاحق هذا العام ٢٠٠٠. ويهمنا هنا فقط أن نشير الى بعض المؤشرات المرتبطة بصادرات الأرز المصرى الى الاتحاد الأوروبى وتوقعاته فى ضوء هذه الإتفاقية وأهم تلك المؤشرات هى:

- أن صادرات مصر من الأرز الى دول الاتحاد الأوروبى منخفضة بشكل ملحوظ فقد تراوحت ما بين حوالى ٢٣,٩٧ ألف طن فى عام ١٩٩٣/٩٢ (١٨% من إجمالى الصادرات) انخفضت الى حوالى ١,١١٥ ألف طن فقط فى عام ١٩٩٧/٩٦ (٠,٧% من إجمالى الصادرات) ثم ارتفعت الى حوالى ١٠,٣٥ألف طن عام ١٩٩٨/٩٧.
- هناك معارضة داخل الاتحاد الأوروبى تقودها إيطاليا بخصوص منع أى تسهيلات إضافية لصادرات الأرز المصرية حيث يضع الاتحاد الأوروبى رسوما جمركية مرتفعة على الأرز المصرى تبلغ ٣٠٠%.
- وافق الاتحاد الأوروبى على إلغاء رسوم التصدير على الأرز المصرى .
- وفقا للاتفاقية فإن الحصة السنوية من الأرز المصرى الى دول الاتحاد سوف تصل الى حوالى ٤٧٥ ألف طن. وفى حالة تنفيذ الإتفاقية فإن ذلك سوف يكون فرصة كبيرة لزيادة النصيب السوقى للأرز المصرى فى دول الاتحاد الأوروبى.

الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية:

اتجهت مصر خلال السنوات الأخيرة الى عقد الاتفاقيات الثنائية مع العديد من الدول العربية مثل سوريا ولبنان والسودان وتونس وليبيا والجزائر والمغرب وغيرها .

وبالنظر الى المؤشرات التى وردت فى الدراسة حول أسواق الأرز بتلك الدول فمن المنتظر أن ترتفع صادرات مصر من الأرز الى هذه الأسواق القريبة خاصة فى ضوء انخفاض الأسعار التصديرية للأرز المصرى بالمقارنة بأسعار الدول المنافسة والتى سبق الإشارة اليها فى الدراسة.

٥- مؤشرات إيجابية أخرى في السوق العالمي للأرز:

هناك بعض المؤشرات غير التي ذكرت من قبل تشير إلى اتجاهات العرض والطلب في السوق العالمي للأرز ويتوقع أن يكون لها تأثير بطريقة غير مباشرة على صادرات الأرز المصري سواء في الكمية أو السعر وتتضح تلك المؤشرات من خلال المتابعة والاستعراض لتقارير الموقف الحالي والتصور المستقبلي لسوق الأرز وأهم هذه المؤشرات والتي يمكن أن تؤثر على الأقل في المدى القصير أو المتوسط:

أ) الزيادة في واردات أندونيسيا من الأرز خلال السنوات الأخيرة (٥ مليون طن عام ١٩٩٨، ٤ مليون طن في عام ١٩٩٩)حيث أصبحت أندونيسيا خلال السنوات الأخيرة أكبر دولة مستوردة للأرز في العالم (ويذكر أن أندونيسيا كان لديها برامج حكومية لتحقيق الاكتفاء الذاتي حتى أواخر الثمانينات ثم ابتعدت الدولة عن ذلك بعد خفض الدعم). ومن الملاحظ أن كل من الولايات المتحدة واليابان وفيتنام وتايلاند والصين تقوم بتغطية معظم واردات أندونيسيا من الأرز. ولا يخفي أثر زيادة الطلب على الأرز من جانب أندونيسيا على تحسين مستوى أسعار الأرز العالمي وهو الأمر الذي يمكن ان يستفيد منه الأرز المصري.

ب)- استمرار الزيادة في الاستهلاك العالمي في الوقت الذي ينخفض فيه الإنتاج في بعض من الدول الرئيسية المنتجة للأرز مثل الصين (بسبب استمرار الفيضانات في جنوب ووسط الصين) تايلاند، الهند، استراليا.

ج)أعلنت حكومة اليابان عن تخفيض دعم أسعار الأرز بداية من عام ١٩٩٩ بحوالي ٢,٧% وأيضاً تخفيض المساحة المنزرعة. وينتظر أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الأرز في أسواق اليابان وأيضا تخفيض المساحة سوف يؤدي إلى زيادة طلب اليابان على الاستيراد.

د) تتجه إيطاليا إلى تخفيض المساحة المنزرعة بالأصناف اليابانية وإحلال الأصناف الهندية محلها وحيث أنها تنتج حوالي ٥٠% من حجم إنتاج الأرز في دول الاتحاد الأوروبي فمن المتوقع منافستها للأرز المصري سواء كان ذلك في سوق إيطاليا كمستورد للأرز المصري أو في دول الاتحاد الأوروبي.

هـ) تتجه المساحة المنزرعة بالأرز في استراليا إلى الإنخفاض ويتوقع أن ينخفض إنتاجها بحوالي ٧% عام ٢٠٠٠ وتعتبر استراليا من الدول الكبرى المنافسة في سوق الأرز اليابانى.

و) اتجه المخزون العالمي من الأرز إلى الإنخفاض خلال السنوات الأخيرة وينتظر أن يؤدي ذلك على الأقل على المحافظة على مستوى الأسعار أو زيادتها.

ملخص الدراسة والتوصيات

يعتبر هدف تنمية الصادرات الزراعية من الأهداف الرئيسية فى استراتيجية التنمية فى مصر ومن ثم تسعى الدولة الى تحقيق هذا الهدف القومى من خلال وضع السياسات وتنفيذ البرامج الإنتاجية وعقد الاتفاقيات التجارية المختلفة بهدف زيادة الصادرات وتعظيم العائد منها. وقد أصبحت مهمة زيادة الصادرات بصفة عامة من المهام الشاقة فى ضوء ما يشهده العالم من متغيرات عديدة ومتلاحقة تتمثل فى ما تفرضه اتفاقية التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية الأخرى من قواعد وإجراءات لتنظيم العلاقات التجارية العالمية أو بين مجموعات من الدول داخل تكتلات معينة.

ويعتبر الأرز من المحاصيل الزراعية والتصديرية الهامة في مصر وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في الإستهلاك القومي منه إلا أنه ما زال يحقق فائضاً معقولاً للتصدير، وقد بلغت صادرات الأرز المصرية رقماً قياسياً بلغ في عام ١٩٩٨/٩٧ نحو ٤٠٩ ألف طن أرز أبيض بلغت قيمتها حوالي ٤٠٧مليون جنيه وتمثل حوالي ٣٢% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية وحوالي ٣,٨% من قيمة الصادرات القومية الكلية ويعتبر الأرز من المحاصيل الزراعية الهامة والرئيسية في الدورة الزراعية خاصة في معظم محافظات الوجه البحري ومصدراً هاماً للدخل المزرعي. ولقد زادت المساحة المنزرعة به خلال السنوات الأخيرة على عكس ما تهدف الدولة إليه نتيجة الزيادة في أربحيته النسبية بالمقارنة بالمحاصيل الأخرى البديلة له وقدرت المساحة المزروعة به خلال عام ١٩٩٩ حوالي ١,٥ مليون فدان تمثل نحو ١٠% من إجمالي المساحة المحصولية في مصر كما تمثل حوالي ٢٥% من إجمالي مساحة المحاصيل الصيفية.

وقد استهدفت الدراسة إلقاء الضوء على أهم الجوانب والعوامل والمتغيرات المحلية والعالمية التي تؤثر على صادرات مصر من الأرز ودراسة أهم المؤشرات الإقتصادية للفرص الممكنة لمصر في السوق العالمي للأرز.

وقد تبين من الدراسة أن المساحة المنزرعة من الأرز زادت بمعدل قدر بحوالي ٤٦ ألف فدان سنوياً وذلك خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٩) نتيجة استجابة الزراع للتغيرات الإيجابية في كل من الإنتاجية والأسعار والأربحية الفدانية، وترجع الزيادة في الإنتاجية إلى بصفة أساسية إلى إنتاج أصناف عالية المحصول وقصيرة العمر (توفير ٣٠- ٤٥ يوم بالإضافة إلى توفير من ٢٠- ٢٥% من الاحتياجات المائية) مقاومة لمرض اللفحة،

بالإضافة إلى الجهود الإرشادية. وقد زادت الإنتاجية الفدانية وحققت رقما قياسيا بلغ ٣,٧٣ طن/فدان عام ١٩٩٩ وفي ضوء ذلك إرتفع حجم الإنتاج الكلي من الأرز الشعير خلال الفترة المشار إليها بشكل مستمر حيث بلغ نحو ٥ مليون و٨١٦ ألف طن في عام ١٩٩٩، وقدر مقدار الزيادة السنوية بحوالي ٢٥٥ ألف طن.

كما أوضحت الدراسة زيادة الاستهلاك القومي من نحو مليون و ٤٣٣ ألف طن أرز أبيض عام ١٩٨٦/٨٥ إلى حوالي ٢ مليون و ٤٢٨ ألف طن عام ١٩٩٨/٩٧ أي بزيادة نسبتها نحو ٦٩% خلال نفس فترة الدراسة، كما إرتفع متوسط إستهلاك الفرد من الأرز حيث بلغ نحو ٣٧,٧ كجم أرز أبيض عام ١٩٩٨/٩٧ وذلك بزيادة تبلغ نسبتها ٢٧% عن نظيرتها في عام ١٩٨٦/٨٥ وتوقعت الدراسة أن يبلغ الاستهلاك القومي في أعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧ إلى نحو ٢,٩٣٣، ٣,١٨٦، ٣,٣٩١ مليون طن أرز أبيض في تلك السنوات على التوالي. كما أوضحت الدراسة أن تحرير قطاع الأرز في مصر أدى إلى تشجيع وتحسين الحوافز لزيادة إنتاج الأرز ، وزيادة دور القطاع الخاص في مجال تسويق وتصنيع الأرز مما أدى إلى إنخفاض الأهمية النسبية لمضارب القطاع العام كمشتري للأرز الشعير، كما زادت القيمة الحقيقة للسعر المزرعي للأرز خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧) بينما انخفضت في عام ١٩٩٨ بشكل كبير، وتبين أيضا من الدراسة أن أسعار الأرز على إختلاف مستوياتها وبالتالي الهوامش التسويقية حدث فيها تغيرات حادة أدت إلى إرتفاع المخاطرة السعرية في سوق الأرز المصري وأثرت إيجابيا وسلبيا على كل المتعاملين في السوق بداية من المزارع حتى المستهلك مما جعل سوق الأرز يتصف بعدم الاستقرار أو التوازن.

وقد أضحت الدراسة إرتفاع المخاطرة التي تكتنف قطاع تصنيع الأرز سواء في مضارب القطاع العام أو الخاص والنتائج عن زيادة طاقة الضرب الكلية عن طاقة الاستغلال الفعلي مما يعني تعطل الموارد والاستثمارات المخصصة وخسارة للمستثمرين في هذا المجال، كما أن إنخفاض إنتاج مضارب القطاع العام من الأرز عالي الجودة المخصص للتصدير يعتبر من المؤشرات السلبية التي تعوق تعظيم صادرات مصر من الأرز فضلا عن نقص المعلومات التسويقية عن السوق المحلي والعالمي يؤدى إلى زيادة المخاطرة لعدد كبيرمن المشتغلين في هذه الصناعة مما يجعل سوق الأرز المصري في حاجة إلى الشفافية لكي ترتفع كفاءته الاقتصادية والتكنولوجية.

وقد أشارت الدراسة أن الإنتاج المصري من الأرز هو من الأصناف اليابانية وهي متوسط الحبة وتبلغ مساهمة تلك الأصناف في السوق العالمي نحو ١٥% من حجم التجارة العالمية للأرز وتعتبر استراليا والصين وإيطاليا والولايات المتحدة من أهم الدول المصدرة لهذا النوع من الأرز كما تعتبر تركيا ومختلف دول شرق أوروبا وليبيا وتونس والمغرب والسودان وسوريا والأردن من الأسواق المستوردة الهامة لهذا الصنف من الأرز خاصة بالنسبة لمصر، وأضحت نتائج دراسة التجارة الخارجية للأرز المصري أن نسبة الصادرات من الأرز المصري خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) إلى حجم الإنتاج الكلي منه تراوحت بين ٥-١٣%، وأن أسواق الدول العربية، وأسواق دول أوروبا الشرقية وروسيا ، وسوق تركيا، واسواق دول أوروبا الغربية تستوعب نحو ٥٥,٥%، ١٩%، ١٦%، ٩,٥% على التوالي من المتوسط السنوي لصادرات مصر من الأرز خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ ــ ١٩٩٨/٩٧) وذلك يعكس أهمية الأسواق العربية في صادرات الأرز المصرية إلى العالم الخارجي.

وفي سبيل استطلاع الممكنات التصديرية من الأرز المصري قدر الفائض التصديري في ضوء بدائل متعددة حيث أوضحت الدراسة انه لكي يكون هناك فائض تصديري مناسب من الأرز وفي ضوء الممكنات الإنتاجية والتوقعات الاستهلاكية منه فإنه يمكن أن يتحقق ذلك في حالة زيادة معدل النمو في الإنتاجية الفدانية بنحو ٣% مع ثبات متوسط الاستهلاك الفردي عند مستوى ٣٩ كجم وعند زراعة ١,٣ مليون فدان، ويزداد هذا الفائض عند زيادة المساحة المزروعة وذلك في أعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧ حيث قدر الفائض التصديري بحوالي ٣٣٩، ٣٦٤، ٤٤١ ألف طن أرز أبيض على التوالي.

أما بالنسبة للقدرة التنافسية السعرية للأرز المصري وهي أحد محددات المركز التنافسي في السوق العالمي فأوضحت الدراسة أن السعر النسبي كان لصالح الأرز المصري بالنسبة لكل من الولايات المتحدة، استراليا وإيطاليا وأسبانيا بينما كان في غير صالح الأرز المصري بالنسبة للصين ، وبدراسة الطاقة الاستيعابية والنصيب السوقي للأرز المصري في مختلف الأسواق إتضح أن النصيب السوقي للأرز المصري يأخذ إتجاهاً متناقصاً في معظم الأسواق ويقدر بنحو ٦,٦٠%، ١٤,٢٢% ، ١,١٥%، ١٥,٢% في أسواق الدول العربية، دول أوروبا الشرقية، ودول أوروبا الغربية، وتركيا على التوالي خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ ــ ١٩٩٨/٩٧) هذا ويمثل نصيب مصر في تلك الأسواق مجتمعة نحو ٥% فقط من حجم الصادرات العالمية إليها.

وقد أوضحت الدراسة العديد من المؤشرات الإيجابية في السوق العالمي والتي من المنتظر أن يكون لها أثارا إيجابية على الصادرات من الأرز المصري ومنها تنفيذ اتفاقية الجات ببنودها الخاصة بالأرز وخصوصا عند تخفيض دعم الصادرات الذي تقدمه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وأيضا فإن فتح أسواق اليابان وكوريا الجنوبية للواردات من الأرز، وتخفيض التعريفات الجمركية على الأرز، وعند توقيع اتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي فإن ذلك سوف يعطي الجانب المصري فرصة أكبر في زيادة النصيب السوقي لها في تلك الدول. كما يمكن زيادة الصادرات من الأرز المصري إلى الأسواق العربية من خلال الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية والتي تهدف إلى توسيع حجم التجارة بين الدول العربية.

ومن المؤشرات الإيجابية أيضا في السوق العالمي للأرز إعلان الحكومة اليابانية تخفيض دعم أسعار الأرز بداية من عام ١٩٩٩ بحوالي ٢,٧%، وإتجاه إيطاليا لتخفيض المساحة المزروعة بالأصناف اليابانية وزيادة طلب إندونيسيا على شراء الأرز من الأسواق العالمية،استمرار الزيادة في الاستهلاك العالمي من الأرز مع إنخفاض حجم الإنتاج العالمي في بعض الدول المنتجة الرئيسية له نتيجة الظروف الطبيعية السيئة في تلك الدول مثل الصين وإيران وتركيا وتايلاند وغيرها.

التوصيات

في ضوء النتائج والمؤشرات التي تناولتها الدراسة يمكن تقديم التوصيات الآتية والتي يمكن أن تساهم في تنمية صادرات مصر من الأرز:

١-في ضوء محدودية الأرض والمياه فإن الممكنات التصديرية للأرز في المدى القصير والمتوسط على الأقل تصبح رهن معدلات النمو في الإنتاجية الفدانية من الأرز حيث لا يجب أن تقل عن ٣% سنويا لملاحقة الزيادة في الاستهلاك وتحقيق فائض للتصدير.

٢-هناك طاقة إنتاجية هامة معطلة عن الاستغلال فى مضارب القطاع العام (والتى تم تطويرها من قبل) نتيجة عدم قدرتها على منافسة تجار القطاع الخاص. ومن ثم يجب العمل الفورى على حل مشاكل القطاع العام بطريقة تحقق وتحافظ على كفاءتها كأحد الموارد القومية وكمصدر هام للأرز عالى الجودة المخصص للتصدير وفى هذا الإطار يمكن للدولة مساعدة شركات مضارب الأرز من خلال:

أ- العمل على خصخصتها بالأسلوب الذى يحافظ على كفاءتها ومواردها.

ب- جدولة الديون المستحقة عليها وتقديم قروض للتشغيل.

ج- ضمان حد أدنى من الأرز الشعير يتم تسليمه للمضارب خلال المرحلة الأولى على الأقل.

د- توفير فرص عمل للعمالة الزائدة بهذه المضارب حتى يمكن تخفيض أعباء العمالة والعمل على إصلاح الهيكل المالى لتلك المضارب.

٣. إن ظاهرة توقف عدد من المضارب التجارية عن التشغيل أو إنخفاض معدلات الاستغلال فى كثير منها تعد ظاهرة سلبية تؤثر على التصدير كما أن إنخفاض جودة المنتج من الفراكات المحلية تزيد من نسبة الفاقد وتعطى أرز منخفض النوعية ومن ثم يجب الإهتمام بمضارب القاع الخاص وتقديم المعونة الفنية والإرشادية وذلك لرفع كفاءتها فى إنتاج أرز أبيض ذو مواصفات عالية الجودة تتفق ومواصفات التصدير.

٤. العمل على تنظيم السوق بما يؤدى الى تحسين تدفق الأرز الشعير الى المضارب والقنوات التسويقية المختلفة.

٥. لكى يمكن الإستفادة من العناصر الإيجابية فى السوق العالمى للأرز يجب:

أ- توفير المعلومات الحديثة عن الأسواق محليا وعالميا واستمرار دراسة الأسواق الخارجية واتجاهاتها وعمل التوقعات عنها ميكرا حتى يمكن توجيه قطاع الإنتاج والتسويق والتصنيع بمحكات تلك التغيرات والاستفادة منها.

ب- العمل على الإستفادة من الاتفاقيات المختلفة (العالمية والتكتلات والثنائية) خاصة

تلـك التى تعقد مع الدول العربية المجاورة مثل سوريا والأردن وليبيا وتونـس وتركيـا ودول شرق أوروبا لزيادة الصادرات إليها خاصة مع تزايد حجم السوق فى تلـك الـدول وفى هذا الإطار يمكن تنشيط دور الملحقين التجاريين والعمل على تشجيع قيـام شـركات مشتركة للتصدير مع القطاع الخاص فى تلك الدول بما يساعد على زيـادة الحـافز عنـد الطرفين على زيادة حجم التجارة والتبادل.

٦. العمل على حل مشاكل المصدرين وتوفير المناخ الملائم من حيـث تبسـيط الإجـراءات الجمركية وتقديم التسهيلات الإئتمانية وخدمات ضمان مخاطر الإئتمان وغيرها.

المراجع

ـ أحمد الأمير عبد الحميد الغاوى ، دراسة اقتصادية تحليلية لاتجاه الصادرات الزراعية المصرية فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى كلية الزراعة جامعة الأزهر ١٩٩٨.

ـ الشركة القابضة للمضارب والمطاحن – التقارير السنوية.

ـ صفية عمر محمد (دكتور) دراسة تحليلية لانتاج واستهلاك محصول الأرز فى ج.م.ع معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ١٩٩٨.

ـ محمد رجاء الأمير (دكتور) وأخرون (دكاترة) ، استراتيجية التسويق الزراعى فى مصر بين الماضى و الحاضر ، الندوة القومية للسياسات الزراعية فى جمهورية مصر العربية ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، يناير ١٩٩٢.

ـ وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى (مركز البحوث الزراعية) – أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا (مجلس بحوث الغذاء والزراعة والرى) ، تقارير الحملة القومية لمحصول الأرز ١٩٨٦-١٩٩٨.

- Eric J. Wailes, " Prospects for Egypt in the international Rice Market " workshop on GATT, Potential Opportunities for Egyptian Agriculture Sponsored by the Economic Affairs Sector, MOALR-HIAC and Iowa State University, Ames, April 1995.

- EL- Amir, M.R et al. " Analysis of Egypt's Rice Marketing System " DATEX inc, A Report Submitted to USAID / Cairo, March, 1996.

- F.A.O, Tread YearBook, Different Volumes.

- FAO-UN " Food Outlook" No. 1.2000 Rome, February 2000.

- John S. Holtzman, et al " Rice Subsector Baseline Study " Impact Assessment Report No. 3, MVE Unit, APRP, MOALR Egypt- USAID, Cairo, March 1999.

- Mounir F. Sabaa and A.T. Badawi " Importance of Quality in Rice Marketing in Egypt " International Symposium on Rice Quality, Nottingham, UK, November 1997.

- Mounir F. Sabaa and Mohamed F. Sharaf " Egyptian Policies for Rice Development" Session of the International Rice Commission, MOA, Cairo, Egypt September 1998.

-Mounir F. Sabaa " Economics of Rice Production and Processing in Egypt " Ric Technology Training Center, 1st Symposium on Future of Rice zoology in Egypt April 1999.

جدول رقم (١) العرض والاستخدامات المقدرة للأرز في مصر خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٩)

السنة	المساحة بالألف فدان	الإنتاجية بالطن/ فدان	الإنتاج الكلي بالألف طن قرز شهر	الاحتياجات من التقاوي بالألف طن قرز شهر	الفاقد بالألف طن قرز شهر	الأرز الشعير قف طن	الميزان من الأرز الشعير ألف طن	الفاقد بالألف طن قرز شهر	الصادرات ألف طن	الواردات (ألف طن)	صافي الميزان التجاري ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	المتاح الصافي للاستهلاك ألف طن	السكان بالمليون نسمة	الاستهلاك المقدر من الأرز ألف طن	متوسط استهلاك الفرد كليو جرام	مخزون بداية المدة	مخزون نهاية المدة	التغير في المخزون
٨٦/٨٥	٩٢٥	٢,٥٠	٢٣١٠	٥٠,٩	٣٤٦,٧	١٢٨٢	١٩١٣,٥	٣٤٦,٧	٤٤	–	٤٤	١٢٣٨	١١٧٦,١	٤٩,٧٥	١٤٣٣	٢٩,٦	–	–	–
٨٧/٨٦	١٠٠٩	٢,٤٢٥	٢٤٤٤	٤٩,٥	٣٦٦,٨	١٣٥٩,٢	٢٠٢٨,٧	٣٦٦,٨	١٠٥	٦,٨	١٠٥	١٢٥٤,٢	١١٩١,٥	٥١,٠٦	١٣٤٠	٢٩,٩	–	–	–
٨٨/٨٧	٩٨٣	٢,٤٥١	٢٤٠٤	٤٢,٢	٣٤١,٩	١٢٦٩,٦	١٨٩٤,٩	٣٤١,٩	١٠٨	٢٢,٣	١٠٨	١١٦١,٦	١١٠٣,٥	٥٢,٣٩	١٤٩٢	٢٩	–	–	–
٨٩/٨٨	٨٣٨	٢,٥٤٥	٢١٣٠	٤٩,٥	٣١٩,٨	١١٨١	١٧٦٢,٧	٣١٩,٨	٣١,٨	٢١,٥	٣١,٨	١١٤٩,٢	١٠٩١,٧	٥٣,٧٣	١٣٩١	٢٦,٣	–	–	–
٩٠/٨٩	٩٨٣	٢,٧٢٤	٢٦٧٦	٥٢,٣	٣٢٦,٩	١٢٠٥,٩	١٧٩٩,٩	٣٢٦,٩	٨٥,٣	٣,٣٠	٨٥,٣	١١٢٠,٦	١٠٦٤,٦	٥٥,٠٤	١٢٧٦	٢٣,٥	–	–	–
٩١/٩٠	١٠٣٦	٣,٠٥٦	٣١٦٦	٥٥,٤	٤٧٥,٢	١٧٦٧	٢٦٣٧,٤	٤٧٥,٢	١٣٦	٢,٣٨	٨٥,٣	١٦٩١,٣	١٦٠٦,٨	٥٩,٣١	١٥٣٥	٢٧,٦	٧١,٨	٧١,٨	–
٩٢/٩١	١١٠٠	٣,١٣٤	٣٤٤٧	٦١,٢	٥١٧,٢	١٩٢٢,٦	٢٨٦٩,٦	٥١٧,٢	١٧٦,٤	٣,٧٠	١٧٦,٤	١٧٤٩,٩	١٦٦٢,٤	٥٧,٥٢	١٦٢٤	٢٨,٥	٧١,٨	١١٠,٢	٣٨,٤
٩٣/٩٢	١٢١٥	٣,١٢٨	٣٩٠٨	٦٤,٦	٥٨٦,٥	١٣٣,٢	٢١٨٣,٥	٣٢٥٨,٩	١٣٣,٢	٠,٠٦	١٣٣,٢	٢٠٠٠,٣	١٩٤٧,٨	٥٨,١٩	١٦٣٢	٢٧,٩	١١٠,٢	٤٢٦	٣١٥,٨
٩٤/٩٣	١٢٨٢	٣,٢٥٠	٤١٥٩	٦٩,٥	٦٢٤,٢	٢٣٣٣,٢	٣٤٦٧,٤	٦٢٤,٢	٢٥١,٧	٠,٠٩	٢٥١,٧	٢٠٧١,٥	١٩١٨	٥٩,٨٢	١٩٣٥	٢٦,٥	٤٢٩	٧٥٨,٩	٣٣٣
٩٥/٩٤	١٢٧٨	٣,٣١٠	٤٥٨٢	٧٠,٦	٦٧٨,٥	٢٥٦٢,٧	٣٨٢٥,٠	٦٧٨,٥	١٢٧,٨	٠,٣٠	١٢٧,٥	٢٤٣٥,٢	٢٣١٣,٥	٦٠,٩٥	١٦٤٤	٣٠,٨	٧٥٨,٩	١٤٢٨,٤	٦٦٩,٥
٩٦/٩٥	١٤٠٠	٣,٤٣٠	٤٧٨٨	٧٠,٨	٧١٨,٢	٢٦٧٩,٣	٣٩٩٩	٧١٨,٢	٣٥٥,٢	٠,٨٠	٣٥٤,٤	٢٣٢٤,٩	٢٢٠٨,٧	٦٢,١٠	٢٠٥٨	٣٣,١	١٤٢٨,٤	١٥٧٩,١	١٥٠,٣
٩٧/٩٦	١٤٠٥	٣,٤٩٤	٤٨٩٥	٧٨,٥	٧٣٤,٣	٢٧٣٥,١	٤٠٨٢,٣	٧٣٤,٣	١٤٩,١	٠,٣١	١٤٨,٨	٢٥٨٦,٣	٢٤٥٧	٦٣,٢٧	٢٢٤٢	٣٥,٤	١٥٧٩,١	١٧٥٩,١	٢١٥
٩٨/٩٧	١٥٠٥	٣,٥٤٧	٥٤٨٠	٦٥,٥	٨٢٢	٣٠٧٧	٤٥٩٢,٥	٨٢٢	٤٠٩,٢	٠,٦٩	٤٠٨,٥	٢٦٦٨,٥	٢٥٣٥	٦٤,٤١	٢٤٢٨	٣٧,٧	١٧٩٤,١	١٩٠١,١	١٠٧
٩٩/٩٨	١٢٢٥	٣,٤٢٠	٤١٩٠	٧٧,٩	٦٢٨,٥	٢٤٣٨,٥	٣٤٨٣,٦	٦٢٨,٥	٢٠٢,٦	–	٢٠٢,٦	٢٢٣٥,٩	٢١٢٤,١	٦٥,٧٥	٢٥١٧,٢	٣٨,٣٩	١٩٠١,١	١٥٠٨	٣٩٣,١
٢٠٠٠/٩٩	١٥٥٩	٣,٧٣٠	٥٨١٦	٧٥,٠	٨٧٢,٨	٣٣٥٧,٣	٤٧٩٦,٢	٨٧٢,٨	٢٤١,٦	–	٢٤١,٦	٣١١٥,٦	٢٩٥٩,٨	٦٦,٧٥	٢٦٠٩,٢	٣٩,٠٩	١٥٠٨	١٨٥٨,٦	٣٥٠,٦

(١) الإحتياجات من التقاوي حسبت بمقدار ٥٠ كليو جرام للفدان من مساحة الأرز المزروحة في السنة التالية. (٢) الفاقد من الأرز الشعير قدر بنحو ١٥% يدخل في الغذاء الحيواني.

(٣) معامل الاستخراج من الأرز الشعير إلى الأرز الأبيض نحو ٦٧% في الفترة (١٩٨٥- ١٩٩٧)في المضارب التجارية ونحو ٦٥% في مضارب الموالي.

(٤) المتاح للاستهلاك بالألف طن بعد طرح الصادرات وإضافة الواردات إن وجدت (٥)المتاح الصافي للاستهلاك مقدر بعد طرح ٥% فاقد ناتج عن التداول والنقل.

(٦) السكان تقديرات منظمة الأغذية من خلال التعدادات السكانية. (٧) الاستهلاك المقدر من نشرة الميزان الغذائي حتى عام ١٩٩٤ ما بعد ذلك من معهد بحوث الغذاء العالمي للمتوقع (٩٥-٩٧)

(٨) مخزون نهاية المدة= مخزون بداية المدة+ صافي الكمية المتاحة للاستهلاك – الكمية المقدرة للاستهلاك (٩) التغير في المخزون حسب بطرح المخزون في نهاية المدة – المخزون في نهاية المدة.

Source: (1) Monitoring, verification and evaluation unit (MVE UINT), APRP Rice Sub-sector Baseline Report No3

(٢) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (المساحة – الانتاجية – الانتاج)

جدول رقم (٢) كمية الأرز المصدرة بالألف طن على مستوى الأسواق العالمية والدول خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ ـ ١٩٩٨/٩٧)

الأسواق والدول		٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	المتوسط
دول عربية	سوريا	٩	٤٠,٦٠١	٥٦,٥٦٥	١٠١,٣٦١	٤٨,٤٢٨	٥٥,٨٧٤	٣٦,٨٥٥	٨٣,٤٨٣	٥٤
	الأردن	٥٤,٧٥	٣٨	–	٠,٣٠	١,٩٥٠	٦١,٥	٨,٣٧٥	٢٨,٠٩١	٢٧,٩
	ليبيا	١٨,٠٢	٤٣,٠٤	–	٧,٣١	٢٢	٢١,٤	–	١٥	١٥,٨
	لبنان	١٧,١٥٥	٨,٦٤٧	٧,٦٤٥	١٤,٩٠١	٧,١٧٣	٩,٩٢٦	٧,٩٢٤	٩,٧٠٤	١٠,٤
	السعودية	١,٧٥٠	٣,٨٣٧	٥,٣٩٤	٣,١٣١	٣,٧٦١	٥,١٥	٢,٠٠١	١,٦٣٧	٣,٣
	السودان	١,٢١٠	٣,٢٠٥	٥,٧٥٠	١٣,٦٠٦	٩,٤٢٣	٢٠,٩٤٣	١٣,١٨٤	١٩,٨٣١	١٠,٩
	الإمارات	١,٠٢٦	٢,٢٤٢	١,٥٥٥	٠,٨٨٦	١,٦٨٨	١,٣٢٠	٣,٥٩٧	٣,٥٨٣	٢
	تونس	–	–	–	٣,٢٥٠	–	–	–	–	٠,٤
	الكويت	–	–	–	–	–	٠,٧٩٤	٠,٤٠٨	١,٤	٠,٣٣
	فلسطين	–	–	–	–	–	٥,١٨	٤,١٢٥	٢,٩٣	١,٥
	العراق	–	–	–	–	–	–	–	٥	٠,٦٣
إجمالى الدول العربية		١٠٢,٩١١	١٣٩,٥٧٢	٦٧,٩٠٩	١٣٠,٨٦٩	٩٤,٤٢٧	١٨٢,٠٨٧	٧٦,٤٦٩	١٧٠,٦٥٩	١٢١,٧
دول شرق أوربية	روسيا	–	–	–	–	–	١٢,١٧٩	٥,٩١٧	٧,٧٩٧	٣,٢٤
	البانيا	٤	–	٣,١٢	١,٨٥٠	١,٥	١١,١٢	٣,٩٦	٩,٨٨٤	٤,٥
	رومانيا	١٥	١٢,٣٤	٤,٧٨٨	–	٥,٩٧	٣٩,١	٣٧,٠٩٨	٤٩,٣٢١	٢١,٧
	بلغاريا	–	–	–	–	–	١٧,٩٣١	١٠,٦٣٧	٨,١٤٥	٤,٥٩
	أوكرانيا	–	–	–	–	–	٨,٠٨٧	٩,٣٦١	٢٢,٢٤٤	٥
	مقدونيا	–	–	–	٥	–	٦,١٥٠	١,٣٨٤	–	٠,٧٥
	يوغسلافيا	–	–	–	–	–	١	١,٦٦٢	٠,٨٧٥	٠,٣٨٠
	المجر	–	٠,١٢	٠,٤٨	–	–	٠,٥٢٤	١	٠,٦٣٢	٠,٢
	تشيكوسلوفاكيا	٠,٤٩	٠,١٢	٠,٤٨	–	–	–	–	١,٩٥٠	٠,٣٨
	جورجيا	–	–	–	–	–	–	–	٢,٦٥١	٠,٢٣
	مولدوفيا	–	–	–	–	–	–	–	٠,٤٢	٠,٠٥
إجمالى دول شرق أوروبا		١٩,٤٩	١٢,٤٦	٨,٣٨٨	٦,٨٥٠	٦,١٢٠	١٠٦,٩٧٥	٧١,٠١٩	١٠٣,٥٤١	٤١,٨٢

تابع جدول رقم (٢)

الأسواق والدول		٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	المتوسط
دول أوروبا الغربية	تركيا	-	٥,١٦٥	٤,٥٠١	٧٢,٥١٤	١٩,٧٣٩	٤٢,٥٧١	١٧,٣٠٧	١١٧,٨٦٨	٣٥
	أسبانيا	-	-	-	١٣,٤١	-	٨,٢٠١	٠,٣٧٥	٧,٩٩٤	٣,٧٤٨
	سويسرا	-	-	-	-	-	٦,٢	-	-	٠,٧٨
	البونان	-	-	-	٣,١٤٣	١,٨٤٤	٢,٨١٠	٠,٣٩٣	١,٨٥٨	١,٢٥٦
	ألمانيا	-	-	-	١,٥٣	-	-	-	-	٠,١٩
	إيطاليا	-	-	٤,٥	٤,٤٣	-	-	٠,١٠٠	٠,١٠٠	١
	هولندا	-	-	١٢,٤٥٥	-	-	-	-	-	١,٦٨
	النمسا	-	-	٦,٠٢	-	-	-	-	-	٠,٧٥
	الاتحاد الأوروبي	-	-	-	-	-	-	٠,٢٤٧	٠,٤٠٠	٠,٠٨
إجمالي دول أوروبا الغربية		-	-	٢٣,٩٧٥	٢١,٥٨٣	١,٨٤٤	١٧,٢١١	١,١١٤	١٠,٥٣٢	٩,٥٠١
دول أفريقية		١٢	١١	-	١٣,٦٠٦	-	-	٠,١	٤,٥٠٦	٥,١٥
آسيا	اليابان	-	-	-	-	-	-	٠,١٥٣	٠,١٥٣	٠,٠٤
إسرائيل		-	٢,٩	٣,٤٨٥	٤,٤٣١	٣,٠٥٧	١,٣٥٦	-	٠,٧١٤	
دول أخرى		١,٣٩٦	٥,٢٩٣	١٥,٩٢٢	١,٩١١	٢,٦٥٢	٥,١٤٩	-	٠,٤	
الجملة		١٣٥,٧٩٧	١٧٦,٣٩	١٣٣,١٨	٢٥١.٣	١٢٧,٨٥٣	٣٥٥,٢٢٩	١٦٦,١٦٣	٤٠٨,٥٨١	٢١٩,٢١٨

المصدر:

Monitoring, Verification and Evaluation Unit (MVE unit), APRP Rice Salisector B.Assline study report No.3.

جدول (٣) البدائل الممكنة لبعض المتغيرات الإقتصادية لمحصول الأرز والمؤثرة على الفرص التصديرية لمصر في السوق العالمي في عام ٢٠٠٣

بدائل مساحات الأرز / المتغيرات الإقتصاديه	٩٠٠ألف فدان	١ مليون فدان	١,٢ مليون فدان	١,٣ مليون فدان	١,٥ مليون فدان
البديل الأول: الإنتاج الكلي (أرز شعير ألف طن)	٣٤٥٥,٨٢	٣٨٣٩,٨	٤٦٠٧,٧٦	٤٩٩١,٧٤	٥٧٥٩,٧
التقاوي	٤٥	٥٠	٦٠	٦٥	٧٥
الفاقد المقدر (ألف طن)	٣٤٥,٥٨	٣٨٣,٩٨	٤٦٠,٧٨	٤٩٩,١٧	٥٧٥,٩٧
الأرز الشعير المتبقي ١٠% (ألف طن)	٣٠٦٥,٢٤	٣٤٠٥,٨٢	٤٠٨٦,٩٨	٤٤٢٧,٥٧	٥١٠٨,٧٣
الأرز المبيض (ألف طن)	٢١٤٥,٦٧	٢٣٨٤,٠٧	٢٨٦٠,٨٩	٣٠٩٩,٢٩	٣٥٧٦,١١
المتاح الصافي ٥% فاقد (ألف طن)	٢٠٣٨,٣٩	٢٢٦٤,٨٧	٢٧١٧,٨٤	٢٩٤٤,٣٣	٣٣٩٧,٣
الاستهلاك الكلي (ألف طن)	٢٩٣٣,٢	٢٩٣٣,٢	٢٩٣٣,٢	٢٩٣٣,٢	٢٩٣٣,٢
المتاح للتصدير (ألف طن)	(٨٩٤,٦٤)	(٦٦٨,١٥)	(٢١٥,١٨)	١١,٣١	٤٦٢,٢٨
البديل الثاني الإنتاج الكلي (أرز تمعير ألف طن)	٣٤٨٢,١	٣٨٦٩	٤٦٤٢,٨	٤٨٤٩	٥٨٠٣,٥
التقاوي	٤٥	٥٠	٦٠	٦٥	٧٥
الفاقد المقدر (ألف طن)	٣٣٥,٧	٣٧٣	٤٤٧,٦	٤٨٤,٩	٥٥٩,٥
الأرز الشعير المتبقي ١٠% (ألف طن)	٢٩٧٦,٣	٣٣٠٧	٣٩٦٨,٤	٤٢٩٩,١	٤٩٦٠,٥
الأرز المبيض (ألف طن)	٢٠٨٣,٤	٢٣١٤,٩	٢٧٧٧,٨٨	٣٠٠٩,٣٧	٣٤٧٢,٣٥
المتاح الصافي ٥% فاقد (ألف طن)	١٩٧٩,٢٣	٢١٩٩,١٥	٢٦٣٨,٩٩	٢٨٥٨,٩٠	٣٢٩٨,٧٣
الاستهلاك الكلي (ألف طن)	٢٩٣٣,٢	٢٩٣٣,٢	٢٩٣٣,٢	٢٩٣٣,٢	٢٩٣٣,٢
المتاح للتصدير (ألف طن)	(٨٧٨,٩١)	(٦٥٠,٦٧)	(١٩٤,٢١)	١٩٢,٩١	٤٩٠٠,٤٩

البديل الأول: الإنتاجية الفدانية تبلغ نحو ٣,٨٣٩٨ طن لعام ٢٠٠٣.

البديل الثاني: الإنتاجية الفدانية تبلغ نحو ٣,٧٣ طن نفس مستوى الإنتاج لعام ١٩٩٩.

الاستهلاك الكلي محسوب على أساس أن عدد السكان يصل في عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٧٠,٠٨٤ مليون نسمة ومتوسط الاستهلاك الفردي يصل إلى نحو ٣٨,٠٤ كليو جرام في السنة.

•الأرقام بين قوسين تعبر عن عجز

جدول (٤) البدائل الممكنة لبعض المتغيرات الإقتصادية لمحصول الأرز والمؤثرة على الفرص التصديرية لمصر في السوق العالمي في عام ٢٠٠٥

بدائل مساحات الأرز / المتغيرات الإقتصادية	٩٠٠ألف فدان	١ مليون فدان	١,٢ مليون فدان	١,٣ مليون فدان	١,٥ مليون فدان
البديل الأول: الإنتاج الكلي (أرز شعير ألف طن)	٣٥٥٠,٥	٣٤٥	٤٧٣٤	٥١٢٨,٥	٥٩١٧,٥
التفاوي	٤٥	٥٠	٦٠	٦٥	٧٥
الفاقد المقدر (ألف طن)	٣٥٥,٠٥	٣٩٤,٥	٤٧٣,٤	٥١٢,٨٥	٥٩١,٧٥
الأرز الشعير المتبقي ١٠% (ألف طن)	٣١٥٠,٤٥	٣٥٠٠,٥	٤٢٠٠,٦	٤٥٥٠,٦٥	٥٢٥٠,٧٥
الأرز المبيض (ألف طن)	٢٢٠٥,٣٢	٢٤٥٠,٣٥	٢٩٤٠,٤٢	٣١٨٥,٤٦	٣٦٧٥,٥٢
المتاح الصافي ٥% فاقد (ألف طن)	٢٠٩٥,٠٥	٢٣٢٧,٨٣	٢٧٩٣,٤٠	٣٠٢٦,١٩	٣٤٩١,٧٤
الاستهلاك الكلي (ألف طن)	٣١٨٦,٠٥	٣١٨٦,٠٥	٣١٨٦,٠٥	٣١٨٦,٠٥	٣١٨٦,٠٥
المتاح للتصدير (ألف طن)	(١٠٩١)	(٨٥٨,٢٢)	(٣٩٢,٦٥)	١٥٩,٨٦	٣٠٥,٦٩
البديل الثاني الإنتاج الكلي (أرز شعير ألف طن)	٣٦٢٣,٤	٤٠٢٦	٤٨٣١,٢	٥٢٣٣,٨	٦٠٣٩
التفاوي	٤٥	٥٠	٦٠	٦٥	٧٥
الفاقد المقدر (ألف طن)	٣٣٥,٧	٤٢٣	٤٤٧,٦	٤٨٤,٩	٥٥٩,٥
الأرز الشعير المتبقي ١٠% (ألف طن)	٢٩٧٦,٣	٣٢٥٧	٣٩٦٨,٤	٤٢٩٩,١	٤٩٦٠,٥
الأرز المبيض (ألف طن)	٢٠٨٣,٤١	٢٢٧٩,٩	٢٧٧٧,٨٨	٣٠٠٩,٣٧	٣٤٧٢,٣٥
المتاح الصافي ٥% فاقد (ألف طن)	١٩٧٩,٢٤	٢١٦٥,٩١	٢٦٣٨,٩٩	٢٨٥٨,٩٠	٣٢٩٨,٧٣
الاستهلاك الكلي (ألف طن)	٣١٨٦,٠٥	٢٨٧٧,٢٥	٢٨٧٧,٢٥	٢٨٧٧,٢٥	٣٧٨,٤٢
المتاح للتصدير (ألف طن)	(١٠٤٧,٣٧)	(٨٠٩,٧٤)	(٢٩٤,٥٧)	(٩٦,٨٥)	٤٢١,٤٨

البديل الأول: الإنتاجية الفدانية تبلغ نحو ٣,٩٤٥ طن لعام ٢٠٠٥.

البديل الثاني: الإنتاجية الفدانية تبلغ نحو ٣,٧٣ طن نفس مستوى الإنتاج لعام ١٩٩٩.

الاستهلاك الكلي محسوب على أساس أن عدد السكان يصل في عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٧٣,٧ مليون نسمة ومتوسط الاستهلاك الفردي يصل إلى نحو ٣٩,٠٤ كليو جرام في السنة.

•الأرقام بين قوسين تعبر عن عجز

جدول (٥) البدائل الممكنة لبعض المتغيرات الإقتصادية لمحصول الأرز والمؤثرة على الفرص التصديرية لمصر في السوق العالمي في عام ٢٠٠٧

بدائل مساحات الأرز / المتغيرات الإقتصادية	٩٠٠ألف فدان	١ مليون فدان	١,٢ مليون فدان	١,٣ مليون فدان	١,٥ مليون فدان
البديل الأول: الإنتاج الكلي (أرز شعير ألف طن)	٣٦٤٥	٤٠٥٠	٤٨٦٠	٥٢٦٥	٦٠٧٥
التقاوي	٤٥	٥٠	٦٠	٦٥	٧٥
الفاقد المقدر (ألف طن)	٣٦٤,٥	٤٠٥	٤٨٦	٥٢٦,٥	٦٠٧,٥
الأرز الشعير المتبقي ١٠% (ألف طن)	٣٢٣٥,٥	٣٥٩٥	٤٣١٤	٤٦٧٣,٥	٥٣٩٢,٥
الأرز المبيض (ألف طن)	٢٢٦٤,٨٥	٢٥١٦,٥	٣٠١٩,٨	٣٢٧١,٤٥	٣٧٧٤,٧٥
المتاح الصافي ٥% فاقد (ألف طن)	٢١٥١,٦١	٢٣٩٠,٦٧	٢٨٦٨,٨١	٣١٠٧,٨٨	٣٥٨٦,٠١
الاستهلاك الكلي (ألف طن)	٣٣٩١,٢٥	٣٣٩١,٢٥	٣٣٩١,٢٥	٣٣٩١,٢٥	٣٣٩١,٢٥
المتاح للتصدير (ألف طن)	(١٢٣٩,٦٤)	(١٠٥٨)	(٥٢٢,٤٠)	٢٨٣,٣٧	١٩٤,٧٦
البديل الثاني الإنتاج الكلي (أرز شعير ألف طن)	٣٧٦٩,٢	٤١٨٨	٥٠٢٥,٦	٥٤٤٤,٤	٦٢٨٢
التقاوي	٤٥	٥٠	٦٠	٦٥	٧٥
الفاقد المقدر (ألف طن)	٣٣٥,٧	٣٧٢	٤٤٧,٦	٤٨٤,٩	٥٥٩,٥
الأرز الشعير المتبقي ١٠% (ألف طن)	٢٩٧٦,٣	٣٣٠٧	٣٩٦٨,٤	٤٢٩٩,١	٤٩٦٠,٥
الأرز المبيض (ألف طن)	٢٠٨٣,٤١	٢٣١٤,٩	٢٧٧٧,٨٨	٣٠٠٩,٣٧	٣٤٧٢,٣٥
المتاح الصافي ٥% فاقد (ألف طن)	١٩٧٩,٢٤	٢١٩٩,١٥	٢٦٣٨,٩٩	٢٨٥٨,٩	٣٢٩٨,٧٣
الاستهلاك الكلي (ألف طن)	٣٣٩١,٣١	٣٠٤٣,٨٤	٤٠٤٣,٨٤	٣٠٤٣,٨٤	٣٠٤٣,٨٤
المتاح للتصدير (ألف طن)	(١١٦٥,٣١)	(٩١٧,٩٨)	(٤٢٣,٣٣)	(١٧٦)	٣١٨,٦٥

البديل الأول: الإنتاجية الفدانية تبلغ نحو ٤,٠٥٠ طن لعام ٢٠٠٧.

البديل الثاني: الإنتاجية الفدانية تبلغ نحو ٣,٧٣ طن نفس مستوى الإنتاج لعام ١٩٩٩.

الاستهلاك الكلي محسوب على أساس أن عدد السكان يصل في عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٧٦,٠٢مليون نسمة ومتوسط الاستهلاك الفردي يصل إلى نحو ٣٨,٠٤ كليو جرام في السنة.

•الأرقام بين قوسين تعبر عن عجز

جدول (٦) البدائل الممكنة لبعض المتغيرات الإقتصادية لمحصول الأرز والمؤثرة على الفرص التصديرية لمصر في السوق العالمي في عام ٢٠٠٣

بدائل مساحات الأرز / المتغيرات الإقتصادية	٩٠٠ألف فدان	١ مليون فدان	١,٢ مليون فدان	١,٣ مليون فدان	١,٥ مليون فدان
البديل الثالث:					
الإنتاج الكلي (أرز شعير ألف طن)	٣٦٠٣,٦	٤٠٠٤	٤٨٠٤,٨	٥٢٠٥,٢	٦٠٠٦
التقاوي (ألف طن)	٤٥	٥٠	٦٠	٦٥	٧٥
الفاقد المقدر ١٠% (ألف طن)	٣٦٠,٣٦	٤٠٠,٤	٤٨٠,٤٨	٥٢٠,٥٢	٦٠٠,٦
الأرز الشعير المتبقي ١٠% (ألف طن)	٣١٩٨,٢٤	٣٥٥٣,٦	٤٢٦٤,٣٢	٤٦١٩,٦٨	٥٣٣٠,٤
الأرز المبيض (ألف طن)	٢٢٣٨,٧٧	٢٤٨٧,٥٢	٢٩٨٥,٠٢	٣٢٣٣,٧٨	٣٧٣١,٢٨
المتاح الصافي ٥% فاقد (ألف طن)	٢١٢٦,٨٣	٢٣٦٣,١٤	٢٨٣٥,٧٧	٣٠٧٢,٠٩	٣٥٤٤,٧٢
الاستهلاك الكلي (ألف طن)	٢٧٣٣,٢٨	٢٧٣٣,٢٨	٢٧٣٣,٢٨	٢٧٣٣,٢٨	٢٧٣٣,٢٨
المتاح للتصدير (ألف طن)	(٦٠٦,٤٥)	(٣٧٠,١٤)	١٠٢,٤٩	٣٣٨,٨١	٨١١,٤٤

البديل الثالث: الإنتاجية الفدانية تبلغ نحو ٣,٨٦٩ طن لعام ٢٠٠٣ على أساس أنها تزيد بحوالي ٣%عن متوسط الإنتاجية الفدانية في السنتين (١٩٩٨،١٩٩٩) والتي تبلغ نحو ٤,٠٠٤.

- الاستهلاك الكلي محسوب على أساس أن عدد السكان يصل في عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٧٠,٠٨٤ مليون نسمة ومتوسط الاستهلاك الفردي يصل إلى نحو ٣٩ كليو جرام في السنة.

•الأرقام بين قوسين تعبر عن عجز

جدول (٧) البدائل الممكنة لبعض المتغيرات الإقتصادية لمحصول الأرز والمؤثرة على الفرص التصديرية لمصر في السوق العالمي في عام ٢٠٠٥

بدائل مساحات الأرز / المتغيرات الإقتصادية	٩٠٠ألف فدان	١ مليون فدان	١,٢ مليون فدان	١,٣ مليون فدان	١,٥ مليون فدان
البديل الثالث:					
الإنتاج الكلي (أرز شعير ألف طن)	٣٧٩٦,٢	٤٢١٨	٥٠٦١,٦	٥٤٨٣,٤	٦٣٢٧
التفاوي (ألف طن)	٤٥	٥٠	٦٠	٦٥	٧٥
الفاقد المقدر ١٠% (ألف طن)	٣٧٩,٦٢	٤٢١,٨	٥٠٦,١٦	٥٤٨,٣٤	٦٣٢,٧
الأرز الشعير المتبقي ١٠% (ألف طن)	٣٣٧١,٥٨	٣٧٤٦,٢	٤٤٩٥,٤٤	٤٨٧٠,٠٦	٥٦١٩,٣
الأرز المبيض (ألف طن)	٢٣٦٠,١١	٢٦٢٢,٣٤	٣١٤٦,٨١	٣٤٠٩,٠٤	٣٩٣٣,٥١
انتاج الصافي ٥% فاقد (ألف طن)	٢٢٤٢,١٠	٢٤٩١,٢٢	٢٩٨٩,٤٧	٣٢٣٨,٥٩	٣٧٣٦,٨٣
الاستهلاك الكلي (ألف طن)	٢٨٧٤,٣	٢٨٧٤,٣	٢٨٧٤,٣	٢٨٧٤,٣	٢٨٧٤,٣
المتاح للتصدير (ألف طن)	(٦٣٢,١٩)	(٣٨٣,٠٨)	١١٥,١٧	٣٦٤,٢٩	٨٦٢,٥٣

البديل الثالث: الإنتاجية الفدانية تبلغ نحو ٤,٢١٨ طن لعام ٢٠٠٥ على أساس أنها تزيد بحوالي ٣%عن متوسط الإنتاجية الفدانية في السنتين (١٩٩٨،١٩٩٩) والتي تبلغ نحو ٣,٥٧٥ طن.

- الاستهلاك الكلي محسوب على أساس أن عدد السكان يصل في عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٧٣,٧ مليون نسمة ومتوسط الاستهلاك الفردي ثابت عند مستوى يصل إلى نحو ٣٩ كليو جرام في السنة.

•الأرقام بين قوسين تعبر عن عجز

جدول (٨) البدائل الممكنة لبعض المتغيرات الإقتصادية لمحصول الأرز والمؤثرة على الفرص التصديرية لمصر في السوق العالمي في عام ٢٠٠٧

بدائل مساحات الأرز / المتغيرات الإقتصادية	٩٠٠ألف فدان	١ مليون فدان	١,٢ مليون فدان	١,٣ مليون فدان	١,٥ مليون فدان
البديل الثالث: الإنتاج الكلي (أرز شعير ألف طن)	٣٩٨٩,٧	٤٤٣٣	٥٣١٩,٦	٥٧٦٩,٢	٦٦٤٩,٥
التقاوي (ألف طن)	٤٥	٥٠	٦٠	٦٥	٧٥
الفاقد المقدر ١٠% (ألف طن)	٣٩٨,٩٧	٤٤٣,٣	٥٣١,٩٦	٥٧٦,٢٩	٦٦٤,٩٥
الأرز الشعير المتبقي ١٠% (ألف طن)	٣٥٤٥,٧٣	٣٩٣٩,٧	٤٧٢٧,٦٤	٥١٢١,٦١	٥٩٠٩,٥٥
الأرز المبيض (ألف طن)	٢٤٨٢,٠١	٢٧٥٧,٧٩	٣٣٠٩,٣٥	٣٥٨٥,١٣	٤١٣٦,٦٨
المتاح الصافي ٥% فاقد (ألف طن)	٢٣٥٧,٩١	٢٦١٩,٩٠	٣١٤٣,٨٨	٣٤٠٥,٨٧	٣٩٢٩,٨٤
الاستهلاك الكلي (ألف طن)	٢٩٦٤,٧٨	٢٩٦٤,٧٨	٢٩٦٤,٧٨	٢٩٦٤,٧٨	٢٩٦٤,٧٨
المتاح للتصدير (ألف طن)	(٦٠٦,٨٧)	(٣٤٤,٨٨)	١٧٩,١	٤٤١,٠٩	٩٦٥,٠٦

البديل الثالث: الإنتاجية الفدانية تبلغ نحو ٤,٤٣٣ طن لعام ٢٠٠٧ على أساس أنها تزيد بحوالي ٢%عن متوسط الإنتاجية الفدانية في السنتين (١٩٩٨،١٩٩٩) والتي تبلغ نحو ٣,٥٧٥ طن.

- **الاستهلاك الكلي** محسوب على أساس أن عدد السكان يصل في عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٧٦,٠٢ مليون نسمة ومتوسط الاستهلاك الفردي ثابت عند مستوى يصل إلى نحو ٣٩ كليو جرام في السنة.

•الأرقام بين قوسين تعبر عن عجز

شكل رقم (١) : تطور المساحة المزروعة بالأرز بالألف فدان خلال الفترة (١٩٨٥- ١٩٩٩)

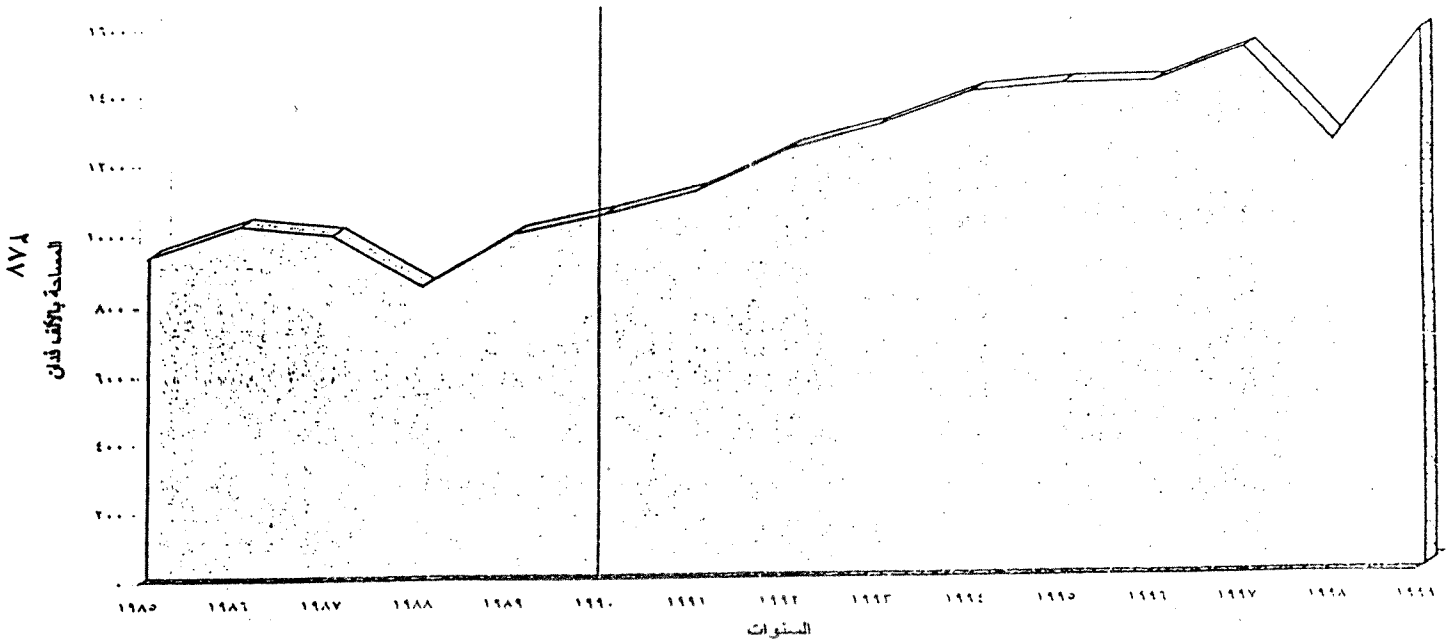

شكل رقم (٢) : تطور الإنتاجية الفدانية من الأرز بالطن خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٩) .

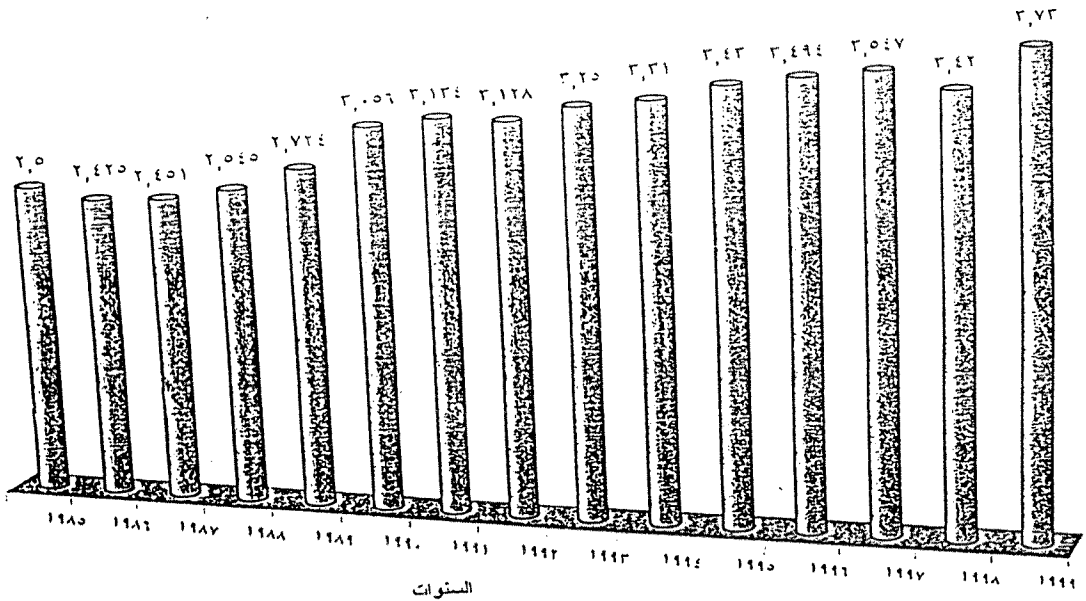

شكل رقم (٣) : تطور كل من الإنتاج والاستهلاك والصادرات من الأرز بالألف طن خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٩) .